وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعيدة –د. مولاي الطاهر –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير

قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: طرق كمية في التسيير
بعنوان :

تحليل النفقات العامة باستعمال طريقة تحليل المركبات أساسية (ACP)
دراسة حالة الجزائر (2013/1971)

من إعداد الطالبتين:
عباس ابتسام
كيشو جزيرة

تحت إشراف الدكتور :
طاوش قندوسي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ .....رئيسا
الأستاذ .....مشرفا
الأستاذ .....ممتحنا
الأستاذ .....ممتحنا

السنة الجامعية : 2013 – 2014

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعيدة –د. مولاي الطاهر –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير

قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: طرق كمية في التسيير

بعنوان :

تحليل النفقات العامة باستعمال طريقة تحليل المركبات أساسية (ACP)
دراسة حالة الجزائر (2013/1971)

من إعداد الطالبتين:

عباس ابتسام

كيشو جزيرة

تحت إشراف الدكتور :

طاوش قندوسي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ .....رئيسا

الأستاذ .....مشرفا

الأستاذ .....ممتحنا

الأستاذ .....ممتحنا

السنة الجامعية : 2013 – 2014

كلمة شكر

لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل ، الذي أنار لنا الألباب وفتح أمامنا الأبواب ووهبنا القدرة على طلب العلم .

و نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذ المحترم " طاوش قندوسي" لقبوله الإشراف على العمل الذي قمنا به و الذي لم يتوانى في تقديم يد المساعدة و التوجيه طيلة فترة إعداد المذكرة..

دون أن ننسى أن نشكر جميع الأساتذة على مساعدتهم و دعمهم و كذلك عمال المكتبة الجامعية و كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة أو دعاء.

إهداء

❖ إلى من و كله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى والدي العزيز أطال الله في عمره و حفظه الله .

❖ إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها إلى التي قاسمتني عناء هذا العمل و كانت لي السند إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

❖ إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة إلى أخي العزيز: محمد

❖ إلى من جمعني به القدر إلى أغلى إنسان عندي في الوجود إلى زوجي العزيز :محمد

❖ إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري وأنارت دربي أخوتي: هجيرة، أمال ،ام الخير، ،مباركة،حياة، مختارية

- إلى براعم العائلة: ميدو، معاد، إيمان، إياد، ياسر
- إلى أختي ورفيقة دربي :كيشو جزيرة
- إلى أجمل وأعز أصدقاء: خديجة ، خيرة ، فرح إلى كل طلبة طرق كمية في التسيير إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

ابتسام

إهداء

إلى من جعل الله الجنّة تحت أقدامها.

أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى إخوتي : عبد الرحمان، عبد الهادي

إلى من تقاسمت معي عناء هذا البحث عباس إبتسام

جزيرة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	05
تمهيد	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	07
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	49
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	53
تمهيد	54
المبحث الأول: الطريقة المعتمدة و الأدوات المستعملة	55
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	69

خلاصة الفصل	80
الخاتمة العامة	81
نتائج الدراسة	82
توصيات الدراسة	83
قائمة المصادر والمراجع	84
الملاحق	90
الفهرس	94
الملخص	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	شروط ACP1	69
2.2	نوعية تمثيل ACP1	70
3.2	مصفوفة الارتباط	71
4.2	مؤشر KMO و اختبارBartlett	72
5.2	نوعية تمثيل ACP2	73
6.2	التباين المشروح	74
7.2	مصفوفة المكونات بعد التدوير	75
8.2	إسقاط سنوات الدراسة على المحاور	77

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	نفقات قطاع الدفاع خلال الفترة 1971-2013	56
2.2	نفقات قطاع النقل خلال الفترة 1971-2013	57
3.2	نفقات قطاع الفلاحة خلال الفترة 1971-2013	58
4.2	نفقات قطاع التربية خلال الفترة 1971-2013	59
5.2	نفقات قطاع التعليم العالي خلال الفترة 1971-2013	60
6.2	نفقات قطاع الصحة خلال الفترة 1971-2013	61
7.2	نفقات قطاع الأشغال العمومية خلال الفترة 1971-2013	62
8.2	نفقات قطاع الصناعة خلال الفترة 1971-2013	63
9.2	نفقات قطاع السياحة خلال الفترة 1971-2013	64
10.2	نفقات قطاع التجارة خلال الفترة 1971-2013	65
11.2	نفقات قطاع المجاهدين خلال الفترة 1971-2013	66
12.2	نفقات قطاع الشباب و الرياضة خلال الفترة 1971-2013	67
13.2	نفقات قطاع الداخلية و الجماعات المحلية خلال الفترة 1971-2013	68
14.2	منحنى المكونات بعد التدوير	76

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	مخرجات ssps.v21

قائمة الاختصارات:

الكلمة المختصرة	شرحها باللغة الفرنسية	شرحها باللغة العربية
ACP	**Analyse en composant principales**	**تحليل إلى مكونات أساسية**
SPSS	**Statistical Package for Social Sciences**	**برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية**
KMO	**Kaiser–Meyer–Olkin**	**معيار كايزر**

المقدمة العامة

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تمثل إحدى اهتمامات الكبرى للدول المتقدمة و النامية على حد سواء باعتبارها الخيار الرئيسي و الوحيد للتحرر من اسر التخلف الاقتصادي، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

كما ازدادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبيرة سنة 1929 أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، إذ عمل الفكر المالي بقيادة اقتصادي "كينز" على التأكيد انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا على زيادة الإنتاج، بحكم أن في ذلك إضافة هامة للطلب الكلي .

في هذا صدد تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية ، حيث أصبحت تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية ، و يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي . كما ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها .أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي و الاجتماعي . و لذلك نرى ان نظرية النفقات العامة ازدادت أهميتها في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية التي تعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي و تجنب الأزمات .

أما بنسبة للجزائر كان تدخل الدولة واضحا وكبيرا خاصة منذ منتصف الستينات وعقد السبعينات وجزء هام من عشرية الثمانينات ،حيث تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و لقد رافق هذا التدخل ،زيادة في حجم الإنفاق العام سواء تعلق ذلك بحجم الاستثمارات المختلفة في المجالات الصناعية و الزراعية و كذالك في المجالات الاجتماعية الأخرى ،وذلك عبر مخططات التنمية التي سطرتها الجزائر و وضعتها قيد التنفيذ و التجسيد ابتداء بالمخطط الثلاثي 67-69 ، مرورا بالمخططين الرباعيين الأول والثاني ثم المخططين الخماسيين الأول والثاني ،لكن ما يجب الإشارة إليه أن الاعتماد على عوائد البترول المرتبطة بالسوق الخارجية وتقلباتها كممول رئيسي للإنفاق العام أدى إلى الاستدانة الخارجية لتغطية العجز في هذا المجال، الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع وخاصة بعد الأزمة العالمية إزاء انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 ،أين تراجعت الأسعار بصورة محسوسة ،كما اصطحبها

تراجع في قيمة الدولار الأمريكي الذي كان العملة الصعبة الأساسية للعوائد والإيرادات البترولية للجزائر.من هنا ظهرت ضرورة إجراء تصحيحات في السياسة الاقتصادية و التحول الى اقتصاد السوق .

إشكالية الدراسة :

في هذا السياق تمحورت إشكالية التالية المرتبطة بدراسة الإنفاق العام والتعرف على طبيعة هذا النشاط وأهميته.فإذا أردنا التعرف على ما تقوم به الدولة من نشاط في مجتمع معين أمكن تحقيق ذلك جزئيا عن طريق دراسة الإنفاق العام لهذه الدولة ،وهو ما يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة كدفع مرتبات وأجور موظفي وعمال الدولة، والإنفاق على الخدمات العامة الاجتماعية ،وغير ذلك من أنوع الإنفاق في المجالات التنموية والتمويلية المختلفة .

خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية، الذي يمثل صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية.

يمكن صياغة المشكلة على النحو التالي :

كيف يتم تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر؟

- ✓ **فرضية الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

1-تختلف سياسة الإنفاق الحكومي على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية و أهداف المتبناة في كل مرحلة.

2-يمكن تصنيف متغيرات الدراسة في مجموعات متجانسة تعكس سياسة الإنفاق الحكومي

أ- مبررات اختيار الموضوع:

تمثلت أهم أسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي :

- قلة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع على المستوى المحلي .

-نظرا لأهمية هذا الموضوع و الدور البارز الذي يؤديه ضمن العجلة الاقتصادية في الجزائر و العالم.

-إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية ترتكز على زيادة الإنفاق العام و ذلك لتحقيق أهداف و الحاجات العامة .

ب- أهداف و أهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة السياسة الاتفاقية العامة في الجزائر عبر مراحل مختلفة ، مع إعطاء توضيح وتحليل للنفقات العامة المخصصة لبعض القطاعات ، مع إبراز حجم النفقات و كيفية توزيعها و مدى مطابقتها مع التطور الكمي .حيث تنبع أهمية الدراسة عن محاولة بحثية لدراسة و تحليل النفقات العامة في الجزائر بالاستخدام أساليب التحليل الكمي متعدد الأبعاد تعد محاولة جديدة في معالجة مواضيع المالية ،و إمكانية معرفة المكانة التي تشغلها النفقات العمومية في الهيكل الاقتصادي الجزائري مقارنة بالاقتصاد الخاص ، و إبراز أهمية النفقات العمومية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية .

ج- حدود الدراسة

الإطار المكاني :تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني

الإطار الزماني : تتمثل في دراسة البيانات المتعلقة بالإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من 1971الى 2013 مدتها 42 عام و هذا حسب المعلومات الإحصائية المتوفرة لنا .

د- منهج البحث و الأدوات الدراسة :

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يمهد للدراسة التطبيقية التي تم اعتماد فيها على المنهج التحليلي ، حيث استخدمت لدراسة هذا المنهج (التحليلي) أسلوب من أساليب تحليل البيانات (التحليل إلى مركبات أساسية) و هذا عن طريق البرنامج الإحصائي للحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ssps.v.21 .

هـ- طبيعة المراجع :

تم استخدام مراجع ذات طبيعة متفرقة في هذه الدراسة ، فهناك كتب تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة ، و هناك مذكرات الماجستير و الماستر و الدكتوراه التي لها علاقة بموضوع الدراسة ،بالإضافة إلى المجلات العربية و الملتقيات الدولية و الجرائد الرسمية .

و _ صعوبات البحث :

أثناء إعدادنا للبحث واجهتنا عدة صعوبات تكمن في قلة المراجع التي تتناول أسلوب التحليل إلى مركبات الأساسية ، بالإضافة إلى عدم توفر دراسات و المقلات المتعلقة بهذه الدراسة ، و غياب بعض المعلومات و المعطيات الإحصائية من جهة و تضاربها في بعض الحالات من جهة أخرى بالإضافة إلى ضيق الوقت .

ز – خطة بناء الدراسة :

من خلال هذه الدراسة سنتناول فصلين رئيسيين حسب منهجية IMRAD كما يلي:

مقدمة

تتضمن فكرة شاملة عن الدراسة و أهدافها و أهميتها و فرضياتها المختلفة بالإضافة إلى محدداتها .

الفصل الأول : الإطار النظري و الدراسات السابقة

المبحث الأول يشمل هذا المبحث الإطار النظري لموضوع الدراسة حيث يتضمن ماهية النفقات العامة و ذلك بالإدراج مفاهيم حول النفقات العامة و تقسيماتها بالإضافة قواعد الإنفاق العام و أثار النفقات العامة أما بالنسبة للمبحث الثاني خصص لمراجعة الأدبيات السابقة في مجال تحليل النفقات العامة .

الفصل الثاني الدراسة الميدانية:

المبحث الأول يشمل الطريقة المعتمدة و الأدوات المستعملة حيث يتضمن مجتمع الدراسة و أسلوب جمع البيانات ،أما المبحث الثاني خصص لتحليل نتائج الدراسة و مناقشتها حيث يتناول عرض البيانات المتعلقة بالدراسة و تحليلها.

الفصـل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل مبحثين الأول يخص الإطار النظري للدراسة حيث سنعرض فيه بعض المفاهيم التي تدخل في سياق الموضوع و هذا من اجل توضيح أكثر و تبسيط المفاهيم فيما يدور حوله موضوع هذه الدراسة ، و الثاني يتضمن مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة مع الموضوع.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

I. ماهية النفقات العامة:

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية. ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل م كانا بارزا في النظرية المالية

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

1- مفهوم النفقات العامة:

للنفقات العامة عدة تعار يف نذكر منها:

1-النفقات العامة "هي مبالغ من المال تخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجة العامة " **(باركة محمد الزين،2011،ص10)**

2- تعرف النفقات العمومية بأنها :"تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية) و كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة. **(محرزي محمد عباس ، 2005 ، ص65)**

3- النفقات العامة هي:" مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة ، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية .(**بلعاطل عياش ،2013،ص4)**

4- النفقات العامة "مبالغ نقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة من مختلف وحداتها الإدارية للحصول على السلع و الخدمات من اجل القيام ، بمهامها و واجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين. **(مفتاح فاطمة،2011،ص27)**

5- يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها:" مبلغ من النقد ينفقه شخص عام ، بقصد أداء خدمة ذات طابع نفع عام ، أو مبلغ من نقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام يقصد إشباع حاجة عامة.(**عبد الكريم صادق بركات ،1993،ص60**)

2- أركان النفقة العامة :

تتكون النفقة العامة من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي – العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة –العنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام. (**احمد جامع ،1970 ، ص85**)

1.2- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة .(**طاهر الجنابي ،بدون سنة،ص 17**)

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

- الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة.

- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والإستلاء الجبري).

- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.(**عادل احمد حشيش ، 2006،ص63-65**) .

2.2- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها:

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو تنظيمها- ركنا أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

أخيرا لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق معيارين إحداهما قانوني والثاني وظيفي.الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. **(Mourice duverge.1971.pp35)**

– أ–المعيار القانوني(المعنوي):euqinagro erètirc

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام و هي الدولة ،و الهيئات العامة المحلية ، و بالتالي فان النفقات الخاصة هي تلك إلى يقوم بها أشخاص القانون الخاص و هي الأفراد و الشركات و الجمعيات و غيرها من المؤسسات

الخاصة ، فطبيعة أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق المصلحة عامة و يعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية ، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين .

من الملاحظ أن هذا المعيار استند إلى أمور قد تتفق و طبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش و الدفاع و العدالة وبعض المرافق العامة ، التي تهدف إلى تحقيق مصلحة العامة و يستلزم بذلك السلطات الآمرة . ولكن مع انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة و ثم منتجة ،فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل ، المواصلات ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة و البنوك ...الخ و بالتالي عدم الاعتماد على المعيار القانوني للتفرقة و بالتالي اللجوء إلى معيار أخر كثر دقة .

و بالتالي اعتمد مؤيدي هذا المعيار على أن النفقة العامة هي تلك التي تصدر من الأشخاص العامة، و يصرف النظر عن طبيعة الوظيفة التي تصد رعنها .(**منصور ميلاد يونس ،1991، ص22**)

ب– المعيار الوظيفي :lennoitcnof erètirc el

يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفية الاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية .(**خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية ، 2007، ص57**)

لذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة ،و على العكس من ذلك تعتبر النفقات العامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فرضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة على أن تكون هذه النفقات نتيجة للاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عم هيئات خاصة).

لهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة ،و الهيئات العامة القومية ، و الهيئات العامة المحلية ، و المؤسسات العامة ،المشروعات العامة ،و بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة هي تلك التي يقوم بها شخص من القانون العام في مجال نشاطه العام.

فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع لبناء مدرسة آو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام . (**حاج محمد فطيمة ،2013، ص21**)

3.2– <u>الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:</u>

إن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجة العامة بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العامة أو الخاصة ، فإننا نعتبر أن الحاجات العامة هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العامة .

حيث تختلف الأنظمة السياسية في تحديدها لهذه الحاجات و التي تقوم بإشباعها ففي النظم الدكتاتورية يقرر الحاكم الفرد ما هي الحاجات العامة و التي يتوجب على الدولة إشباعها ، و في الدول التي تأخذ

بنظام الحزب الواحد تقوم اللجنة المركزية للحزب بتحديد هذه الحاجات العامة و يتم تحديدها في النظم الديمقراطية عن طريق التصويت و يقدر الاختلاف في الأنظمة السياسية يكون تفاوت في حجم و نوع الحاجات العامة .

رغم ذلك فان هذا الاختلاف لا يتوقف على تعدد الأنظمة و سياستها بل يتوقف على العديد من المتغيرات كدرجة التقدم الاقتصادي و الثقافي للمجتمع و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة السائدة التي تتفاوت نسبها و فاعليتها و تتباين درجة قوتها ، باختلاف المجتمعات و في نفس المجتمع من وقت لأخر ، و لهذا تختلف الحاجة العامة التي تشبعها الدولة عن طريق نفقاتها العامة بما يتوافق مع أهدافها المرجوة من الإنفاق التي قد تكون أهدافا مالية او اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .(**فاطمة السويسي ، 2005، ص41-42**)

الواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار كثيرا من الجدل بين الاقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة العامة من جهة ثانيا، وقد أشار كتاب المالية العامة إلى أكثر من معيار للتفرقة بينهما (الحاجة العامة والحاجة الخاصة) من هذه المعايير .

أ- من حيث التعريف: وقد أشرنا سابقا إلى تعريف كل منهما.

ب- من حيث جهة تولي عملية الإشباع : تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة أما الذي يتولى إشباع الحاجات الخاصة هو الفرد نفسه.

ج- من جهة الإنفاق : تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة كالإنفاق على التعليم، الصحة...الخ. ويقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمدا في ذلك على حجم دخله.

د- من حجم الاستهلاك: في الحاجات العامة، يقوم الأفراد بالانتفاع بها كل حسب حاجته، أما الحاجات الخاصة ينتفع منها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها.(**طارق الحاج ،2009،ص25-26**)

يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة . وبتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد. والسبب في ذلك يرجع لضرورة سيادة مبدأ المساواة والعدل داخل المجتمع . إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة .إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة . ومنه لا يعقل أن نجعل النفقة لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة حتى لا يتم الدوس على مبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة . وإذا كان هذا ما يمكن أن نراه بسيطا وبديهيا فإن الصعوبة تكمن في تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية. في الحقيقة إن عملية تحديد الحاجة العامة ترتكز أساسا على معيار سياسي أكثر

منه اقتصادي أو اجتماعي إذ أن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أو لا وهي تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة.

3– تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي :

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة و تدخلها قي الاقتصاد إذ اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة و الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة .

1.3–النفقات العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

من المعروف أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر و بإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي عن طريق نظام السوق ، و لذا فمن رأيهم أن هذه المشاكل تحل تلقائيا و بدون تدخل من الدولة لان الاقتصاد كنظام طبيعي لا يؤدي التدخل فيه ، كما يؤذي تدخل الدولة إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الكسب و الإنتاج ، و يترتب على ذلك وفقا للفكر الكلاسيكي انه يجب ألا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة التي يفشل القطاع الخاص في إشباعها (كلا من و الدفاع و العدالة و بعض المرافق العامة). (**المرسي السيد حجازي ، 2000 ،ص 35**)

و ترتب على هذه النظرة عدة مبادئ في الفكر الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

- ✓ أفضل النفقات العامة هي اقلها حجما ، لان النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومة غير منتج و لذا فان زيادة حجم هذه النفقات العامة
- ✓ يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع أخر غير منتج و يؤذي إلى تخفيض رفاهية أفراد المجتمع .
- ✓ أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة ، و ذلك من اجل تحقيق المبدأ الأول و حتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولا حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات .فلا نحصل على إيرادات عامة اكبر من حجم النفقات العامة ، او تجمع الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة المقدرة حتى تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية .
- ✓ حيادية النفقة العامة بمعنى أن النفقات العامة لا يجب إن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالزراعة ، التجارة و غيرها أو على المراكز النسبية لأصحاب الدخول المختلفة في المجتمع . و يتضمن هدا بدور إهمال الجانب الوظيفي للنفقات العامة حيث لا ينبغي استخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة معينة من أفراد المجتمع و يرجع هذا بدوره إلى الفكر الاقتصادي السائد آنذاك و الخاص بعدم إنتاجية الإنفاق العام .

- ✓ توازن الموازنة العامة سنويا ، حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد الاقتصادية و في الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية مثل الدفاع ، الأمن و العدالة و غيرها ، و مرة أخرى يعكس هذا
- ✓ المبدأ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بان الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية أو إعمال من جوانب الموازنة العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية . (**حامد عبد المجيد دراز، 2004، ص220**)

خلاصة القول أن الإنفاق العام و إن كان نقطة البدء في الحياة المالية للدولة إلا انه غير منتج اقتصاديا ، و أن تمويله يمثل عبئا ينبغي توزيعه على المواطنين ، و لذا ينبغي أن يكون عند اقل مستوياته حتى يتاح اكبر قدر من الموارد للاستخدامات الخاصة و تحقق بذلك اكبر مستويات الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع .

2.3- النفقات العامة في الفكر الكنزي :

تحول بعد ذلك الفكر الاقتصادي مع أزمة الكساد الكبيرة في الثلاثينات من هذا القرن تحولا كبيرا بعدما أثبتت التجربة فشل النظام الاقتصادي الحر في حل أزمة الكساد ، ولم تفلح التلقائية المفترضة في النظام الرأسمالي في الأسعار و الأجور في القضاء على الكساد و تطلب الأمر حينئذ تدخل قوة من جانب الدولة ، و اتسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لإفرادها توسعا كبيرا و تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم و إنما أيضا من حيث مكوناتها و أهدافها و معايير تحديدها و نوعيتها بما يؤذي إلى تحسين مستويات الرفاهية .

في ظل هذا الفكر لم تعد النفقة العامة غير منتجة بالضرورة و إنما أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع يمكن استخدامها في زيادة الطلب الكلي في أوقات الركود مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي (البطالة و انخفاض مستويات الإنتاج القومي) و قد نجحت هذه السياسة الاقتصادية في القضاء على مشكلو البطالة إبان الثلاثينات، و ظهرت فكرت المشروعات المرافق العامة في كل من انجلترا و الولايات المتحدة و ألمانيا آنذاك ، و ترتب عليها انتشار موجة التفاؤل حول مستقبل الأعمال الخاصة و قضى بدوره على أزمة الكساد الكبيرة (1929-1933).

أصبح هذا الفكر يضرب بالأفكار الكلاسيكية حول الإنفاق العام عرض الحائط ، فليست " أفضل النفقات اقلها حجما " إنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على هذا الإنفاق ، و على هذا فينبغي رفع مستوى هذا الإنفاق العام أوقات الركود الاقتصادي ، كما أن تنخفض مستوياته أوقات التضخم ولم تعد فكر " توازن الموازنة العامة سنويا " قابلة لتطبيق في ظل هذا الفكر حيث أن إحداث عجز في الموازنة

العامة أمر تتطلبه ظروف الركود الاقتصادي كما أن تحقق فائض بالموازنة العامة يعد أمرا ضروريا في أوقات التضخم.(**محمد البنا ، 2009 ،ص267**)

كما لم تعد " النفقات العامة محايدة " كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي فالنفقات العامة تؤثر على الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع و تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة . ومن ناحية أخرى فان الإنفاق العام على المعدلات العسكرية (و هي تعد نفقات استهلاكية بالنسبة للكلاسيك) و خاصة في الدول المنتجة لها ، يعد أداة هامة لتقدم العلوم كما يزيد في من الطلب على الصناعات المكملة للصناعات العسكرية .

خلاصة القول آن النفقات العامة في الفكر الكنزي ليست محايدة و إنما تساعد في إعادة توزيع الدخل و الثروة في المجتمع ، مما يتضمنه ذلك من تأثير واضح على مستوى الطلب الكلي ، و لذا يمكن استخدام هذه النفقات في تحقيق أهداف المجتمع ، و أن الإنفاق العام ليس بالضرورة اقل إنتاجية من الإنفاق الخاص ،و لذا لا ينطوي تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص على تخفيض مستويات رفاهية المواطنين .(**ابراهيم علي عبد الله ،بدون سنة ،ص20**).

3.3-<u>النفقات العامة في الفكر الاقتصادي المعاصر :</u>

أما الفكر الاقتصادي المعاصر فان الإنفاق العام قد تزايد بصورة واضحة في الدول النامية بدءا من الستينات من هذا القرن خصوصا في المرافق العامة و على المشروعات الإنتاجية العامة (القطاع العام).

توضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية أن بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعد في المتوسط اكبر الحكومات المركزية في العالم النامي و يعكس ذلك جزئيا أهمية القطاع العام في هذه الدول كما يعكس جزئيا أيضا الإنفاق العسكري الكبير في هذا الإقليم . و كما عرفنا من قبل فان النمو في الإنفاق العسكري يؤذي إلى تحويل الموارد الاقتصادية بعيدا عن القطاع المدني الأكثر إنتاجية ، كما أثبتت الدراسات على وجود علاقة سالبة بين الإنفاق العسكري و التنمية الاجتماعية بما فيها التعليم و الصحة ، كما أن الإنفاق على الدفاع يعد بالنسبة للدول النامية عنصرا مهما في فاتورة الواردات لنلك الدول مما يزيد من مشاكل ميزان المدفوعات و من عبئ الديون الخارجية. (**بودخدخ كريم،2010،ص17**)

توضح تلك التقارير أيضا أن زيادة نمو النفقات العامة على نمو الإيرادات العامة قد أدى إلى تحقيق عجز مالي في البلدان النامية و البلدان الصناعية على السواء ، لكن لما كان مجال التمويل المحلي في البلدان النامية اقل منه في البلدان الصناعية فان أوجه عجزها المالي لم يلبثان أحدث أثار جانبية و بصورة أسرع في شكل تضخم محلي و في شكل خلل في الموازيين الخارجية ، وكان من عواقب أوجه العجز المالي إن ساهم القطاع العام في تراكم الدين الخارجي .

نتيجة لكل هذه النتائج تحول الفكر الاقتصادي نحو ترشيد هذه النفقات العامة من خلال تخلي الدولة عن كثير من المشروعات العامة التي تهدف أساسا لتحقيق الربح عن طريق رفع تكلفة رسوم استخدام المرافق العامة لتعكس الجانب الأكبر من تكاليفها الحقيقية كالكهرباء و المياه و التلفون ،كما نجحت عدة دول خاصة في تخصيص بعض الوحدات القطاع العام بها ، و ترتب على ذلك النجاح انخفاض أعباء الموازنة العامة .

كما نجحت هذه المشروعات العامة بعد تحويلها إلى القطاع الخاص في تحقيق معدلات أعلى من الأرباح وذلك لارتفاع إنتاجية العاملين بها بعد أن تزايدت الحوافز العمل و الإنتاج و قد أصبح العاملين بتلك المؤسسات العامة يمتلكون نصيبا هاما من رأسمالها.

خلاصة القول أن الفكر المعاصر في مجال النفقات العامة اقترب من الفكر الكلاسيكي و بدا التركيز على الحافز الخاص في المجال الاقتصادي دون أن يقلل هذا الفكر من أهمية القطاع الحكومي في إشباع الحجات العامة ، وهي الحاجات التي لا يستطيع المشروع الخاص إشباعها للأفراد المجتمع أولا يستطيع أن يوفرها بصورة مثلى اجتماعيا و أكد الفكر المعاصر على ضرورة مراعاة منافع و تكاليف الأنشطة الاقتصادية العامة مما يؤذي إلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع .(**علي خليل ،2000 ،ص 98**)

4- تقسيمات النفقات العامة :

لم يكن تقسيم النفقات العامة يشغل بال العديد من الكتاب الاقتصاديين في ظل الدولة الحارسة حيث كانت النفقات العامة محدودة و مرتبطة أساسا بتقديم خدمات معينة لا تتجاوزها الدولة ، فكانت النفقات من طبيعة واحدة .

إلا انه مع تطور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع و تزايد النفقات العامة و اختلاف أثارها ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام متميزة ، مع أن يكون معيار التقسيم قائما على أسس واضحة و منطقية .و سوف نتطرق إلى تلك التقسيمات .(**فتحي علي سعد عبد النبي ،2007،ص 45**)

1.4- التقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة :

يقصد بالتقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية ، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد. ومن أهم التقسيمات العلمية و الاقتصادية التي تستند إلى المعايير واضحة و دقيقة التقسيمات التالية :

1.1.4-تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها :

تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها ، أو كما يفضل تسميتها " بالتقسيم الوظيفي " أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات رئيسية :

أ-النفقات الإدارية :

يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة ، و اللازمة لقيام الدولة ، و تشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الجهاز السياسي . وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجلات التقليدية و الضرورية لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية أهم.

ب-النفقات الاجتماعية :

هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤذي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ، و ذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الصحة للأفراد ، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (إعانات الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة ،منح إعانات للعاطلين ...).

و يشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم و الصحة و النقل و المواصلات و الإسكان ، و تعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها منم قياس درجة التقدم المجتمع ، في كل من البلدان المتقدمة و النامية على السواء ، و لذلك تخصص الدولة عادة الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلدان المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية و على التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى .(**عبد المطلب عبد الحميد ، 2005، ص 190**)

ج-النفقات الاقتصادية:

يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية . ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية ، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي و خلق رؤوس الأموال الجديدة .

تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على المشروعات الصناعية و القوى الكهربائية و الري و الصرف .أضف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة .

يمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية . ويرجع ذلك إلى أن الدول تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ، و لأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى ،لذا فان القطاع الخاص لا يقوي عليها ولا يرغب في القيام بها .مثلا ذلك الطرق و وسائل النقل و الطاقة و الري و الصرف و، وهي تمثل مرافق البنية الأساسية ، كما أن تحويل الهياكل الاقتصادية في البلاد النامية (هيكل الإنتاج –هيكل العمالة –هيكل التجارة الخارجية ...الخ) أصبح يمثل حاجة عامة ، فقد ساد في البلاد النامية هياكل يغلب عليها الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا انه مع التقدم و التطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي ، و الدولة وحدها هي التي تقوي على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام .

قد استتبع هذا التحويل كبر الوحدات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية مما يستلزم نفقات كبيرة من جهة ، و تدبير وسائل التمويل الأزمة لقيام هذه الوحدات الإنتاجية ، من جهة أخرى ، و أمر يتطلب تدخل الدولة مباشرة نظرا لضعف مستوى الادخار الفردي في البلاد النامية و عدم وجود أسواق مالية تضمن حاجات التمويل.

جدير بالذكر أن النفقات الخاصة بالمرافق الاقتصادية، بسبب الاستثمارات تمثل نسبة عالية ، في البلدان النامية ، تليها تلك الخاصة بالدفاع ثم التعليم فالتأمينات الاجتماعية و الإسكان و أخيرا تلك المتعلقة بالصحة العامة .(**محمد حلمي مراد ،1964،ص33**)

2.1.4– تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوى الشرائية أو نقلها:

يمكن أن نقسم النفقات العامة ، وفقا لمعيار استخدام القوى الشرائية أو نقلها و مدى تأثيرها على توزيع الدخل القومي إلى :

أ– النفقات الحقيقية : selleèr sessnepèd

يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، كالمرتبات و أثمان المواد و التوريدات و المهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية و الحديثة و النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية .

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية و ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة .فالإنفاق هذا يمثل المقابل او ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها .(**بن داود ابراهيم ،2010، ص 57**)

فالدولة هنا تحصل على مقابل الإنفاق كما تؤذي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق إنتاج جديد .

ب- **النفقات التحويلية :depenses de transfert**

فهي التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع و الخدمات أو رؤوس الأموال ،بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى طبقات الاجتماعية أخرى محدودة الدخل .

فالإنفاق الناقل يؤذي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى ، مما يؤذي إلى زيادة القوى الشرائية لبعض الأفراد و بمقتضى ذلك فان النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع و خدمات من المستفدين منها ، و من ثم فإنها لا تؤذي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ، وما مثلتها الإعنات و المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة ، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات ، ومساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي و المعاشات ، أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل و لو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات .

في إطار الإعانات يفرق بين إعانات الاجتماعية (النفقات التحويلية الاجتماعية) و بين الإعانات الاقتصادية (النفقات التحويلية الاقتصادية) .

- ✓ الإعانات الاجتماعية: هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية (فقر او وقوع كارثة) او اجتماعيا (بقصد زيادة السكان في المجتمعات التي تشجع النسل أو الهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية كالنوادي و الجمعيات).
- ✓ الإعانات الاقتصادية : هي التي تمنح من جانب الدولة لبعض المشروعات الخاصة و العامة بغرض خفض أثمانها رغبة في زيادة الاستهلاك ، أو بغرض خفض إنتاجها رغبة في رفع معدلات إرباحها أو زيادة حجم إنتاجها .(**رفعت المحجوب،1992،ص92**)

و يفرق في نطاق الإعانات الاقتصادية بحسب الهدف من منح الإعانة ،بين إعانات الاستغلال ، إعانات تحقيق التوازن ، إعانات التجهيز ، إعانات التجارة الخارجية

- ✓ إعانات الاستغلال noitatiolpxed snoitnevbus sel : يقصد منها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات اقل من ثمن التكلفة بقصد تحقيق الاستقرار في الإثمان و لتفادي مخاطر التضخم .

- ✓ إعانات تحقيق التوازن erbiliuqèd noitnevbus sel:هي إعانات مباشرة ، تمنح بعد تحديد نتيجة النشاط ، بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يعترض سير احد المشروعات ذات فائدة عامة و يعرضها للخطر . مثال ذلك الإعانة التي تمنح لشركات الملاحة أو الطيران أو السكك الحديدية.
- ✓ إعانات التجهيز tnemepiuqed snoitnevbus sel : تمنح الدولة هذا النوع من الإعانات لتمكين المروع من تغطية نفقات التجهيز، أو إضافة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج أو لتعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج .
- ✓ إعانات التجارة الخارجية :يتعلق هذا النوع من الإعانات بالتجارة الخارجية التي تمثل أساسا في نمط الاستيراد و التصدير أو حجمه أو التوزيع الجغرافي له . و الغرض من تفريق هذه الإعانات .هو تحقيق أثار تتعلق بالاقتصاد القومي في مجمله ، و عادة ما تتم في صورة تشجيع نوع معين مكن الصادرات ، أو تشجيع استيراد نوع معين من السلع و الخدمات ، لأنه يعتبر من السلع الإنتاجية الأساسية .

تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) ونفقات تحويلية غير مباشرة (سلفة، أو خدمة بالمجان) ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للأفراد، في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد .(**محمد شاكر العصفور،2008،ص284**)

تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:

- **اقتصادية:** مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.
- **اجتماعية:** مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.
- **مالية:** مثل أقساط فوائد الدين العام.(**طلق عوض الله السواط، 2005،ص213**)

3.1.4- تقسيم النفقات من حيث دوريتها :

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين هما :

أ-النفقات العادية :

هي تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ، أي كل سنة مالية ، ومن أمثلتها مرتبات العاملين ، وإثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ، و نفقات تحصيل الضرائب و غيرها ، ومقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لأخر. (**عباس عبد الحفيظ ،2012،ص 28**)

ب– **النفقات غير العادية**:

فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ، و لكن تدعو الحاجة إليها . مثلا نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية ، أو نفقات حرب ...الخ و إذا كان تسديد نفقات العادية يتم من الإيرادات العادية ، فان النفقات غير عادية تسدد من الإيرادات غير عادية كالقروض . و هنا ممكن الخطر ، حيث انه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسئ السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير عادية ، ويظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم توازن أو عجز في ميزانية الدولة ، فتعتمد إلى تجنيب بعض النفقات و اعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب ، و بذلك تظهر الميزانية متوازنة و لذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات .(**جهاد سعيد خصاونة ،2010،ص47**)

- مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي). وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي:
- **الانتظام والدورية**: فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.
- **طول فترة الإنفاق**: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.
- **معيار توليد الدخل**: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات غير عادية.
- **معيار الإنتاجية**: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.
- **معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني** : تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية. (**Wogner, sans date,pp191-192**)

أما إذا كانت تساهم في تكون رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادي.

4.1.4- تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها :

يستند تقسيم النفقات إلى قومية و محلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ، و مدى استفادة أفراد المجتمع منها .

أ- النفقات القومية selanoitan sesnepèd:

هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها . مثل نفقة الدفاع و الأمن ، فهي نفقات ذات طابع قومي .(**حسين مصطفى حسين ،2001،ص16**).

ب- النفقات المحلية selacol sesnepèd:

هي تلك التي تقوم بها الولايات ،أو مجلس الحكم المحلي كمجالس المحافظات و المدن و القرى ، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة .

و مما هو جدير بالذكر انه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة . و كذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف و عادات كل إقليم آو مدينة على وجه الخصوص . (**أعاد حمود القيسي ،2000 ،ص44**)

5.1.4- تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية:

تقسم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية إلى عدة تقسيمات فهناك النفقات العمة القابلة للاستهلاك الذاتي ، و نفقات مولدة ، ونفقات منتجة و نفقات حكومية ، و أخيرا نفقات استثمارية .

أ-النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي :

و هي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفدون منها. أي لا تحمل الدولة أعباء إضافية حيث الدخول ألمولده عنها تستخدم لتغطية نفقاتها ، و يرجع ذلك إلى المستفيدين منها يكونون على استعداد لدفع المقابل المادي لتلك الخدمات بنفس الطريقة التي يدفعون بها المقابل المادي للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص و التجاري . و من أمثلتها وحدات الإسكان العامة خدمات الكهرباء و الماء .

ب- النفقات العامة المولدة :

أي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي ، و هي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي .و يجوز للدولة انه تتقاضى رسم إضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات .و من أمثلتها نفقات الصحة العامة و التعليم العام .

ج- النفقات العامة المنتجة :

و هي النفقات التي تؤذي إلى الإضافة للدخل القومي و هي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر على الوقت الحالي بل تمتد فترات مقبلة ، و هي ما تسمى بالخدمات المعمرة . و عادة ما تكون هذه النفقات غير قابلة للاستهلاك الذاتي كما تولد مميزات اقتصادية و من أمثلتها النفقات الخاصة بالمباني كالحدائق العامة و المنتزهات .(**ضيف محمد ، 2005،ص13**)

د-النفقات العامة الحكومية :

و يقصد بها النفقات الحكومية الحالة التي من شانها أن توفر نفقات حكومية اكبر منها في المستقبل ، مثال ذلك أن تقوم الحكومة بتقديم معونات حالية للأطفال و ذلك لتفادي تقديم معونات اكبر في المستقبل من

اجل رعاية هؤلاء الأطفال عندما يبلغون مبلغ الرجال ، و النفقات الحكومية يمكن تبرر بناء على عدة اعتبارات:

- أنها استثمارات من شأنها أن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية .
- أنها تزيد حاليا من الاستمتاع الإنساني .
- أنها توفر نفقات مستقبلية اكبر .
- أنها توفر فرص عمل و تعمل على انتشار القوة الشرائية .

هـ- النفقات العامة الاستثمارية:

و هي النفقات العامة التي من شانها أن تؤذي إلى إنشاء ثروة جديدة و من ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة . و تتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات و المعدات المهيأة للعملية الإنتاجية .و هناك عدة أنواع للنفقات الاستثمارية يمكن تصنيفها بحسب القطاع التي تتم فيه او بحسب صفتها الإنتاجية:

- النفقات الاستثمارية وفقا للقطاع التي تتمم فيه .

❖ النفقات الاستثمارية وفقا لصفتها الإنتاجية . (**زيوش رحمة ، 2011،ص107**)

6.1.4- تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية :

و هذا التقسيم للنفقات العامة يتم على أساس مدى كون هذه النفقات تعود مرة أخرى للخزانة العامة من عدمه . و على هذا الأساس تقسم إلى :

أ-النفقات العامة النهائية :

هي تلك التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية حاسمة دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها إلا آن هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة ، و يستوي في ذلك أن تكون نفقات استثمارية أو إدارية أو غيرها من صور لنفقات العامة .

ب- النفقات العامة المؤقتة :

فهي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى ، فالدولة تؤذيها بصورة مؤقتة ، ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة . ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق قروض و المبالغ التي تصل مقدما إلى الدولة و يكون قد تم الاتفاق عليها سلفا .وبعض هذه العمليات قد تكون محلا للرد لا السريع كالسلف التي تكون مغطاة بقيمتها الكلية تقريبا عن طريق عمليات التسديد .

ج- النفقات الاحتمالية أو الافتراضية :

هي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ، و من ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدما و بصورة احتمالية . و هذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها.و من أمثلتها قيام زلازل أو إعصار أو حرب قد تؤذي إلى تدمير بعض المناطق ، و هنا تجد الدولة نفسها مضطرة للإنفاق لمعالجة أثار هذه الكوارث .(**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص49**)

2.4 - النفقات العامة في الجزائر :

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير ، نفقات التجهيز ، و هذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة و المتجانسة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به و الأثر الذي يحدثه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات .

1.2.4 نفقات التسيير :

أ- تعريفها : هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة ،و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهمات الجارية ، أي هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة و معدات المكاتب ... الخ ، و منه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني ، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب على مختلف أوجه ، حيث تتوزع حسب دوائر الوزارية في الميزانية العامة وهي تتغير بتطابق الى حد كبير مع دور الدولة المحايدة .

ب- تقسيم نفقات التسيير : حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

1- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإرادات : يشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي .
- ضمانات من اجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

2-تخصيصات السلطة العمومية : تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الأمة ، المجلس الدستوري ...الخ و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح : و تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصلح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات و يضم مايلي :

- المستخدمين –مرتبات العمل .
- المستخدمين –المنح و المعاشات .
- معدات لتسيير المصالح .
- أشغال الصيانة .

- إعانات التسيير .
- نفقات مختلفة .

4-التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي ، الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن و تضم مايلي :

- التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الثقافي و التربوي (منح دراسية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات و التضامن)
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ...الخ).

http://www.e-campus.ufc.dz/cours/administrateur/finance_publique/3/11.htmi)

(

2.2.4- نفقات التجهيز (الاستثمار) :

أ-تعريفها : تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB و بالتالي ازدياد ثروة البلاد و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار و تكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الإدارية ، و التي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة و يضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية ، و تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي الفلاحي).

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل .

و يتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجية كبيرة ، مقارنة بنفقات التسيير ، و ذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة .

ب-تقسيم نفقات التجهيز : حسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب :

- استثمارات التي تنفذ من طرف الدولة .
- دعم استثماري.
- نفقات رأسمالية أخرى .

و التصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري و عليه تدون نفقات التجهيز وفق مايلي :

العناوين :تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) و هي :

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة و تتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى برأسمال .

القطاعات :تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي :

المحروقات ، الصناعات التحويلية ، الطاقة و المناجم ، الفلاحة و الري ، الخدمات المنتجة ، المنشات الأساسية الاقتصادية و الإدارية ، التربوية و التكوين ، المنشات الأساسية الاجتماعية و الثقافية ،المباني ووسائل التجهيز ، إلا أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات .

الفصول و المواد : تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية و فصول و مواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح و دقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار ، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ، و قطاع فرعي ، و فصل و مادة كان نقول مثلا لرقم 2423فهي تشمل على :

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية .
- القطاع الفرعي 24 .....التجهيزات .
- الفصل 242 .....الصلب .
- المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد.

(**http://www.mouwazaf-dz.com/t1230-topic**)

II. قواعد الإنفاق العام و أثاره الاقتصادية :

تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

1- قواعد وحدود النفقات العامة :

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة ، فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية : أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ، وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات . و لا بد أن ندخل في اعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير.

وإذا تم مراعاة هذه القواعد فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام . (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص53**)

1.1 قاعدة المنفعة القصوى:

تعني قاعدة المنفعة القصوى ، أن تهدف النفقات العامة ، إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع ، وخاصة أن أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها ،يجب أن تفهم على النحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد. أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية و الدخل العائد منه ، وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي ، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، وزيادة إنتاجية الفرد ، وتحسين جودة الإنتاج ، وتخفيض الفاقد من الموارد الاقتصادية الناتجة عن البطالة أو غيرها.أو تشمل كذلك النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول ، وكذالك مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم ، من خلال ما تقدمه من إعانات البطالة و العجز و الشيخوخة . أو ما يطلق عليه بشكل عام النفقات العامة الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد و الطبقات الأخرى في المجتمع.

حيث يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة ، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد و المجتمع ، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع ، وان تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات ،يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي و توجه نفقاتها الى كل من هذه المشاريع

وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية ، بالحجم و النوع و الكم و التوقيت المناسبين ، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي و التشغيل و الطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية و العملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج ، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية و الأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة.

أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة ، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها ، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات الإحصاءات المتوافرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار أو أخر تحدده الاعتبارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. (**خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية ،2007، ص-61-62**)

2.1 قاعدة الاقتصاد في النفقات:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة . فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن . ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف ، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف و التبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها و يبرر محاولات المكلفين و الممولين في التهرب من أداء الضريبة.

بعبارة موجزة تعني هذه القاعدة استخدام اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات .

مظاهر التبذير و الإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم ، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة . وتتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات و أجور الموظفين زائدين على الحاجة ، التسيب في مشتريات الحكومة و توريداتها ، عدم إتباع الطرق التجارية في شراء و بيع ما تحتاج الحكومة إلى شرائه أو بيعه ، استئجار المباني و السيارات بدلا من شرائها ، و غير ذلك من مظاهر الإسراف . ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية ، بحيث تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما. و بالقدر اللازم ،فقط ، لتحقيق المنافع الجماعية العامة . هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام و الرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه النافعة. (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص55**)

الرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة ، الهيئات السياسية و جهات أخرى مستقلة ومتخصصة . وبذلك فالرقابة تأخذ أشكلا ثلاثة :

أ–الرقابة الإدارية:

هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين و الموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح و الهيئات . وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له . فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق "Contrôle à priori".

في واقع الأمر ، أن هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها ، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام نفسه .(**مرجع السابق ، ص56**)

ب–الرقابة المحاسبية المستقلة:

هي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة المالية ويقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في التدقيق و المراقبة ، يحاولون التأكيد من أن إجراءات الصرف تمت ضمن السياقات المعتمدة للعملية المالية في الحكومة وعادة ما تتم الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي ويقوم المحاسبون المستقلون بإعداد تقرير يتضمن التجاوزات المالية إن وجدت وتقديمها إلى الجهات المختصة لتطبيق قوانين بحق المخالفين .(**نوازاد عبد الرحمان الهيتي و.منجد عبد اللطيف الخشابي ، 2006، ص 42**)

ج–الرقابة السياسية (البرلمانية):

هي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية ، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يعتمد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه. ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي. وهذا النوع من الرقابة ، على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفاعلية، خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئ (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص57**)

3.1 حدود النفقات العامة:

الغرض من الإنفاق العام هو قضاء الحاجات العامة فالدولة كما نعلم تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة ، وهذا يستلزم إنفاقا من جانبها ولكن السؤال الذي يطرح علينا بإلحاح هو إلى أي مدى يجب أن يتسع نشاط الدولة ؟

الإجابة على هذا السؤال يتطلب البحث في ناحيتين :

الأولى : الناحية السياسية

الثانية : الناحية المالية

أن تحديد طبيعة الحاجة إذا كانت عامة هي مسألة سياسية ، ومن جانب أخر فإن قدرة الدولة على التوسع بالإنفاق تتوقف على قدرتها في الحصول على الموارد الضرورية .وهذه المسألة مالية .

أ- الناحية السياسية:

ولمناقشة هذا الموضوع من الناحية السياسية هنالك نظريتان متعارضتان:

1-النظرية الفردية (الكلاسيكية) :التي تري إلا يلقى على عاتق الحكومة إلا الخدمات العامة التي يقتضيها الدفاع الخارجي و حفظ الأمن والقضاء وبعض الأشغال العامة. منطلقة من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية في أن إفساح المجال أمام الأفراد و تركهم أحرار أدى إلى زيادة إنتاجيتهم و رفاهيتهم .ولم يكتف الكتاب الكلاسيك بتحديد أوجه الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود ، بل نادوا بأن تكون النفقة محايدة ، فلا يجوز أن تتأثر السياسة الاتفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

2-النظرية الجماعية (الاشتراكية) : ومع التطور الفكر الاقتصادي و تأكيد الاقتصاديين المعاصرين لحتمية و وقوع الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لأي نوع من أنواع النفقات العامة على أوجه النشاط الاقتصادي استنادا إلى أراء المدرسة الكنزية بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع ، ومع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة ، بعد الانتشار الفكر الاشتراكي تطورت النفقات العامة تطورا هام بحيث أصبحت بالإضافة إلى مالها من أغراض مالية –أداة من أدوات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية . ويعتقد أصحاب هذه النظرية من أن الدولة أقدر على الزيادة رفاهية المجتمع من أفراده . ويرى الاقتصاديون انه يمكن تبرير التوسع بالإنفاق آو عدم التوسع فيه بالمقارنة بين التضحيات التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب و بين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة ويطلق على هذا المبدأ مبدأ المنفعة الاجتماعية القصوى وتتوقف رفاهية المجتمع الاقتصادية و تحقيق منفعة اجتماعية على عدة عوامل منها : (**هدى العزاوي و ، محمد طاقة ، سنة 2007 ص36-37**)

- ✓ استقرار مستوى الأسعار
- ✓ نمط و مستوى الاستهلاك
- ✓ نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

حيث تزداد رفاهية المجتمع كلما استقرت الأسعار و تضاعف الإشباع الاستهلاكي وزاد الناتج القومي وقل التفاوت بين الدخول وهكذا يمكن الحكم على مدى سلامة الإنفاق الحكومي بتتبع أثاره على ذكرناه أعلاه .

ب- الناحية المالية:

فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإيرادات العامة)يخضع لدراسات واسعة، من جهة إضافية إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى، وإلا ترتب على ذلك آثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي)على مختلف النشاط الاقتصادي .كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض . (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص61**)

2- ظاهرة ازدياد النفقات العامة:

من خلال مقارنة الموازنات العامة للدول خلال السنوات السابقة. يتضح أن النفقات العامة أخذت في الازدياد بصورة مطردة . وقد يحدث أن تبقى النفقات العامة ثابتة أو تنخفض في سنة من السنين .

ولكن لابد من التميز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة فهناك :

أولا: الزيادة الظاهرية في النفقات العامة

ثانيا:الزيادة الحقيقة في النفقات العامة

1.2-الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة التي لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية ، أي أن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في النصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة والأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة هي : (**هدى العزاوي و ، محمد طاقة ، سنة 2007 ص41-43**)

أ-انخفاض قيمة النقود:

يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات و المتأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث يدفع الارتفاع في مستوى العام لأسعار الدولة إلى الزيادة نفقاتها العامة و ذلك للمحافظة على مستوى الخدماتها لإشباع الحاجات العامة . وبذالك لا تمثل هذه الزيادة النقدية زيادة حقيقية لها و المتمثلة بتساع

نشاط الدولة . لذا يتعين مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور النفقات العامة خلال فترات زمنية متفاوتة. (**مرجع السابق ، ص43**)

ب–التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية:

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة ، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية ، وليست حقيقية.

كما يؤدي تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وأخرى بصورة تسمح بتساعه،ليشمل بعض النفقات التي لم يكن يتضمنها قبلا ، إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة ، وهو ما يجب مراعاته عند إجراء المقارنة .

إضافة إلى ذالك تعدد الموازنات العامة ، وتدخل عناصرها يؤدي إلى تكرار حساب بعض النفقات العامة ،بحيث يؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة.

كما أن اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة وأخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة الظاهرية في النفقات العامة.

ج–اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع رقعة الدولة ، وزيادة مساحة الإقليم التابع لها (بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة ، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة ، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية ، لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها. (**خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامة ، 2003، ص 79–80**)

د–زيادة عدد السكان:

الاتجاه الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة إلى أخرى ، ولكن الاختلاف هو في نسبة الزيادة حيث تتراوح نسبة الزيادة في الاقتصاديات المتقدمة في حدود 1% سنويا تقريبا إما في الدولة الأخذة بنمو فتكون من 2–4% سنويا.

لكي تستطيع الحكومة تقديم نفس الكمية والنوعية من السلع و الخدمات العامة للأفراد المجتمع يتوجب عليها زيادة النفقات العامة خلال تلك السنة مقارنة بسنة الماضية بنفس نسبة الزيادة السنوية في السكان .

لذا في هذه الحالة لا تعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية .(**هدى العزاوي ،محمد طاقة ، سنة 2007 ص 44**)

هـ–حالات ازدياد الإنفاق العام على النمو السكاني:

- ✓ زيادة السكان مع عدم حدوث زيادة في الإنتاج و يصبح هنالك مشكلة اذا زاد النمو السكاني على معدل نمو في الإنتاج ، لكن إذا تساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الإنتاج فإنه في هذه الحالة ليس هناك أي مشكلة .
- ✓ زيادة السكان بمعدل يقل عن معدل نمو الإنتاج القومي و بالتالي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج القومي في هذه الحالة تعمل الدولة على تخفيض نسبة الإنتاج القومي وتزيد من معدل النمو السكاني.
- ✓ النمو الاقتصادي الحضري و اتساع المدن وهجرة السكان من الريف الى المدن ، فهجرة السكان من الريف إلى المدن يؤدي إلى ضغوط في المدينة لذلك تعمل الدولة على توفير فرص عمل الأزمة حتى يتم تشغيل أكبر عدد ممكن من الوافدين من الريف إلى المدينة و أيضا تعمل الدولة على توفير السلع و الخدمات لهؤلاء الوافدين،و بتالي تكون الحكومة مضطرة لأن ترفع من النفقات العامة . (**أنور العجارمة و إبراهيم علي عبد الله ، بدون سنة ، ص113**)

2.2 الزيادة الحقيقة في النفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية لنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بالنسبة ما ، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص66–67**)

ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب متعددة مذهبية، اقتصادية ، اجتماعية ،إدارية ، مالية سياسية . سنتناول كل سبب من هذه الأسباب على التوالي.

أ– الأسباب المذهبية:

يقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة ، الى تعدد وظائفها الاجتماعية والى زيادة حجم الإنفاق العام تبعا لذلك .

بصفة عامة اتخذت النفقات العامة أداة لإعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة ، وذلك عن طريق الأخذ بنظم التأمينات الاجتماعية ، و التوسع في إعطاء الإعانات الاجتماعية (إعانات البطالة ،والمرض ...الخ) ، و الإعانات الاقتصادية بغرض خفض نفقات إنتاج السلع الضرورية.

كذالك أدى تطور الدولة الى قيامها بالخدمة الأساسية الاجتماعية ، وهذه الخدمات تلزم ليس فقط من أجل التنمية الاجتماعية للأفراد ، وإنما أيضا من أجل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي. وتتمثل هذه الخدمات في تسيير مرافق التعليم و الصحة و الثقافة.(**زينب حسين عوض اللة ،2006 ، ص 60**)

ب–الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي و التوسع في المشروعات العامة ، ودورة الاقتصاد والمنافسة الاقتصادية .

فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف و أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها ، بغض النظر عن التزايد و تنوع الضرائب المقررة أو ارتفاع سعرها . و مما هو جدير بالذكر إن زيادة الإرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة و الغرض من القيام بها أما الحصول على موارد للخزانة العامة آو التنمية الاقتصادي و محاربة الاحتكار.

من ناحية أخرى فإن الكساد ، بكل أثاره الضارة ، يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.(**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص67**)

كذالك انتشار المبادئ الاشتراكية جعل دور الدولة لا يقتصر على تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتوجيهها إلى إشباع الحاجيات المجتمع كما أن ظهور الدول النامية لنهاية الستينات وتحميلها لمسؤولية التنمية الاقتصادية أدى إلى زيادة و اتساع نشاط الدولة وبتالي إلى زيادة الحجم النفقات العامة . (**هدى العزاوي محمد طاقة ، سنة 2007 ص 46**)

أخيرا فإن التنافس الاقتصادي الدولي أيا كانت أسبابه ، يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات وطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية .وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية في الصمود، من حيث الجودة ، في وجه المنافسة الأجنبية. (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص68**)

ج–الأسباب الاجتماعية:

لم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج و رفع مستوى الدخل بل تحسين و توزيع الدخل ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، و توفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة ، من الإعانات الاجتماعية والمعاشات ،ورعاية الأطفال ،وإعانات العجز والمرض والبطالة و الشيخوخة، ومن أهم النفقات العامة الاجتماعية في الدول النامية ما يطلق عليه الهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي وتتضمن الصحة و الثقافة والتعليم والإسكان ، ونفقات الضمان الاجتماعي ، التي تحاول الدول أن يستفيد منها جميع الأفراد ، وأن تغطي جميع المخاطر التي يتعرضون لها.

ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها فائدتها الاجتماعية وفائدتها الاقتصادية أيضا ، وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك ، فتزيد من الطلب الفعلي ،و تساهم في زيادة التشغيل و رفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.(**خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامة ، 2003، ص84**)

د– الأسباب الإدارية:

ترتب على النمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم حجم الأداة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات و الإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة و الإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة . ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك لازدياد حجم الإنفاق العام . على انه كلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كان هدا الازدياد مقبول .أما إذا كان التنظيم الإداري سيئا و قصير من ملاحقة متطلبات العمل بكفاءة ، فإن هذا الازدياد يمثل عبئا ثقيل على موارد الدولة. والملاحظ في هدا الصدد أن الإسراف في عدد الموظفين وفي الملحقات الوظائف العامة من مبنى وأثاث و سيارات دائما ما يؤدي لزيادة الأعباء العامة زيادة غير مقبولة نظرا لأنها غير منتجة لا يصاحبها زيادة في النفع العام. (**مجدي شهاب ،2004 ،ص222**)

هـ– الأسباب السياسية

إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيراً ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة .(**علي سيف علي المزروعي ، 2012 ، ص619**)

و-الأسباب المالية:

تتركز هذه الأسباب في أمرين هامين :

✓ **أولا** : سهولة الاقتراض في العصر الحديث ، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها ، مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة . لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد .

✓ **ثانيا:** وجود فائض في الإرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية او غير ضرورية ، وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على حكومة العمل على خفض نفقاتها ،لأنه من الصعب مطالبة الدولة بخفض كثير من البنود الإنفاق العام. (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص69**)

ز-الأسباب الحربية و العسكرية:

أدى استقلال العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى محاولة كل دولة منها تكوين جيش لحماية سيادتها الإقليمية ، و تحتل هذه النفقات أهمية خاصة في الوقت الحاضر نضرا لزيادة التوتر الدولي و تكرار الحروب و فشل المحاولات المستمرة لحل خلافات الدولية بطرق سليمة مما أدى ذالك إلى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم الدول ،إذ غالبا ما تمثل نفقات الحربية أكثر من نصف الموازنة العامة اذ أن استخدام الأسلحة الحديثة ذات تكلفة مرتفعة لانتشار الاستراتجيات الحديثة للدفاع يتطلب نفقات ضخمة ، بالإضافة إلي انتشار سياسة الأحلاف العسكرية .(**هدى العزاوي و ، محمد طاقة ، سنة 2007 ص 47**)

3.2 النتائج المترتبة عن ظاهرة تزايد النفقات العامة:

أظهرت العديد من الدراسات أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تنعكس بصورة أكبر على بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها، ولقد كان لظاهرة تزايد النفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد القومي ، هذا بالإضافة إلى تأثيرها على سلوك الاقتصادي لوحدات القطاع الخاص . ترتب على هذه الظاهرة العديد من النتائج المالية نلخص منها ما يلي :

✓ أدت الزيادة المضطردة في النفقات العامة إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة لتغطية هذه الزيادة . و قد لجأت معظم الدول إلى التوسع في إصدار القروض العامة الاختيارية و الإجبارية ، والى إصدار النقدي الجديد (أي التمويل التضخمي) لمواجهة هذه الزيادة . و أصبحت ظاهرة عجز الميزانية في الظواهر

المعروفة في وقتنا الحاضر لاسمية في البلاد النامية. و بالإضافة إلى ذلك فقد لجأت الدول خاصة الدول المتقدمة، إلى الأخذ بضرائب جديدة ، والأخذ بنظام الضرائب التصاعدية مما أدي إلى ارتفاع العبء الضريبي.

- ✓ أدت زيادة النفقات العامة من ناحية ، وضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى ، إلى زيادة الموجات التضخمية ، وأصبحت زيادة النفقات العامة من أهم أسباب التضخم في كل من البلاد الرأسمالية و النامية.
- ✓ أدت ظاهرة تزايد النفقات العامة وضعف إنتاجياتها إلى التفكير في ضرورة الترشيد في النفقات العامة. وقد اتخذ هذا الترشيد اتجاهين ، اتجها يهدف إلى الحد من الحجم الكلي للنفقات العامة عن طريق ربط هذا الحجم بكميات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي ، وذالك في إطار خطة عامة تتضمن جانب عيني و جانب نقدي .وبتالي ظهرت أهمية التخطيط المالي كوسيلة لضمان تنفيذ الخطة العينية ، و كأداة لترشيد حجم الإنفاق العام . أما الاتجاه الثاني يتعلق بكل نفقة تتقرر و هو يركز على إنتاجيتها وربط هذه الإنتاجية بتكلفتها.(**زينب حسين عوض الله ،2006 ، ص 23-24**)

3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيق . (**دراوسي مسعود ،2005 ،ص 173**)

والآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام ، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي أثر المضاعف والمعجل .وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها:

- ✓ طبيعة هذه النفقات.
- ✓ هدف النفقات.
- ✓ طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها.
- ✓ الوضع الاقتصادي السائد . (**حاج محمد فطيمة ، 2013، ص45**)

1.3 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

أ-الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال :زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

-إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

-يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج. (**دراوسي مسعود ،2005 ،ص 173**)

ب-الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي او من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور ، ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع و تقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية و التعليمية. أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور و مرتبات لعمالها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات . غير أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها أثار هام على الاستهلاك ،فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في المجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لان هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل وزيادة الإنتاج بصورة عامة ، مما يؤثر سلبا على مدا خيل الأفراد وبتالي على إقبالهم على السلع و الخدمات .(**باركة محمد الزين ، 2011،ص60**)

ج-الأثر المباشر للإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة ،فهي تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج . ويعتبر إعادة الدخل الوطني من ابرز الأهداف الاجتماعية للسياسة المالية في العصر الحديث ، وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة و الضرائب فتقتطع الدولة بالضرائب التصاعدية جانبا من الدخول الكبيرة ، ثم تنقلها النفقات العامة إلى أصحاب الدخول المنخفضة في صور مختلفة كإعانات نقدية كإعانات العجز و الشيخوخة و البطالة ، وقد ينتقل ما تقتطعه

الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة في صورة خدمات كالتعليم بالمجان و العلاج بالمجان كما قد تنقل الدولة جانبا مما تقتطعه من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الحرف و الصناعات الصغيرة في صور إعانات تساعدهم بها الدولة للبقاء أمام منافسة الصناعات الكبيرة. (**علي زغدود ، 2006 ، 63**)

د-الأثر المباشر للإنفاق العام على الأسعار:

تسعى الدولة للمحافظة على مستوى الأسعار ثابتا بقدر الإمكان . فتضخم الأسعار بما يولده من ارتباك في الأسواق يهدد في أن واحد الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار السياسي ونكتفي في هذا المجال بأن نلفت النظر للملاحظات التالية:

- ✓ تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله ، وكقاعدة عامة فإنه إذا تم هذا التمويل عن طريق خلق قوة شرائية جديدة ،فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوة الإنتاجية ، أو كان يعاني من اختناقات معينة (نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي) تجعله عاجزا عن الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية و إشباع الطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق العام الإضافي ، أما إذا تم هذا التمويل عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام ،فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل .
- ✓ هناك بعض النفقات العامة التي تساهم بطبيعتها في تثبيت المستوى العام للأسعار . ففي أوقات الرخاء حيث ترتفع مستوى العمالة ويزيد الإنفاق الكلي تساهم هذه النفقات في المحافظة على مستوى الأسعار لأنها تؤدي لادخار جزء من المواد و حبسها عن السوق مما يحد من تزايد الإنفاق ومن استمرار الضغط على مستوى الأسعار .أما في أوقات الكساد حيث تزيد البطالة ويقل الإنفاق الكلي فأن هذا الإنفاق بما يعنيه من دفع إعانات للبطالة يؤدي لزيادة الإنفاق الكلي و يمنع من تفاقم الأمور .

إن الدول تتعمد التدخل في السوق لتثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبر ضرورية للغاية ، ويتم هذا التثبيت عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع و تحملها كل زيادة تطرأ عليها. (**مجدي شهاب ، 2004 ،ص246**)

كما أن اثر النفقات العامة على الأسعار يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي :

- ✓ الإنفاق العام الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعار تشجع المزارعين على الاستمرار في إنتاجهم ، و توسيعه من ناحية، وبيعها للمستهلكين بأسعار تكون مناسبة لهم من ناحية أخرى .

- ✓ تقديم إعانات للمنتجين ضمن الإنفاق العام لمساعدتهم على توفير منتجاتهم للمستهلكين بأسعار أقل ، و بالذات المنتجين الذين يمارسون نشاطهم في مجال أنتاج السلع الضرورية ، والتي يتم استخدام معظم دخول الفئات الأقل دخلا عليها ، وهو ما يتيح ارتفاع مستوى معيشة هذه الفئات الأقل دخلا.
- ✓ تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة و حتى لا ينعكس الارتفاع في الأسعار العالمية على مستوى معيشة الأفراد المجتمع، وبالذات بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية المستوردة ، و كذلك حتى لا ينعكس الارتفاع في الأسعار العالمية على المنتجين و المستثمرين بشكل ارتفاع في كلف استثماراتهم و إنتاجهم ، ومن اجل الحد من ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم المستورد.
- ✓ تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل توفير الدعم للسلع المصدرة بالشكل الذي يجعل أسعار التصدير هذا أقل ، و هو الأمر الذي ينجم عنه زيادة قدرة المصدرين على التنافس في السوق الدولية ، بما يؤدي إلى زيادة الصادرات ، و تشجيع إنتاج السلع الخدمات التصديرية نتيجة لذلك.
- ✓ تقليص النفقات العامة ، وبالذات في الحالات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و تنعكس سلبا على تكاليف المعيشة بحيث تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة. (**فليح حسن خلف ، 2008،ص146**)

هـ-الأثر المباشر للإنفاق العام على التشغيل:

إن إنفاق الدولة في أطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأس مال المؤسسات العامة و الاقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية ،كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال و قد يؤدي إلى مناصب شغل جديدة ،كذلك عند قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق العمومية الضرورية فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان تلك المناطق، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل وعليه بقانون على العمل.(.(**باركة محمد الزين ، 2011،ص61**)

2.3 الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

بالإضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة في كل من الإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني والتشغيل ومستوى الأسعار فان لهذه النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي: " المضاعف " و" المعجل "، حيث يطلق على آثر المضاعف ب " الاستهلاك المولد " كما يطلق على اثر المعجل ب " الاستثمار المولد "، ويرتبط اثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين المتقدمين معا ، المضاعف والمعجل.(**بصديق محمد ،2009 ، ص 56**)

أ-أثر المضاعف *Multiplier effect* :

المضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتراكم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق أو النقص فيه بنسبة للدخل القومي. أو بعبارة أخرى هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتج عن الزيادة في الإنفاق القومي من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك.(**عادل فليح العلي ، 2003 ، ص67**)

✓ لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد ، وأثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم مابين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار . (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص82**)

حيث يتوقف حجم المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك بحث يزداد المضاعف كلما ازداد الميل الحدي للاستهلاك أو انخفض الميل الحدي للادخار و العكس صحيح وفق المعادلة التالية:
(**هدى العزاوي و ، محمد طاقة ، سنة 2007 ص 68**)

مضاعف الإنفاق M

$$M = \frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

-أهمية نظرية المضاعف

يعتبر المضاعف من أهم المفاهيم في نظرية الدخل القومي. حيث أنه يعتبر الوسيلة التي يمكن بواسطتها قياس أثر التغيرات في الطلب الكلي، أو أي من مكوناته، على الاقتصاد القومي، فإذا كان من المتوقع مثلا، أن يزداد الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار(10) ملايين دينار في السنة القادمة، وإذا كانت قيمة المضاعف(هي(5)، فمعنى ذلك أن هذا التغير في الاستثمار سيؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج في السنة القادمة إلى(50 مليون دينار ويتضح إذن، بأن دراسة المضاعف تعتبر على جانب كبير من الأهمية في السياسة الاقتصادية، خاصة في الأجل القصير، حيث تقل الاستفادة منه في الأجل الطويل بسبب صعوبة إمكاني ة التكهن في الاستثمار التابع. (**حاج محمد فطيمة ، 2013 ، ص 52**)

ب-أثر المعجل : Accelerator effect

ينصرف الاصطلاح –المعجل- في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلك الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل .

وحقيقة الأمر ، أن زيادة الدخول – كما رأينا- يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ،و مع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع ، وبعد نفاد المخزون ، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع ، بغرض زيادة أرباحهم . و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات و آلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها . و مع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي . فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية (**سوزي عدلي ناشد ، 2008،ص83**)

إنتاج القومي تسمح بإحداث زياد في الاستثمار – بمرور الوقت- بنسبة أكبر. ويمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الاستثمار على التغير في الناتج القومي . (**خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامة ، 2003، ص102**)

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير القومي الإستثمار}}{\text{التغير في الناتج}}$$

4- المؤشرات الكمية لقياس أثار النفقات العامة:

1.4 الميل المتوسط للنفقات العامة:

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقاتالسلقامة في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي لنفس}}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة % 50 فهذا يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور في التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن % 50 فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي. (**نوازاد عبد الرحمان الهيتي و.منجد عبد اللطيف الخشابي ، 2006 ،ص 70-72**)

2.4 الميل الحدي للنفقات العامة:

يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، بمعنى أنه يكشف عن معدل التغيير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة ، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي للانفاق العام} = \frac{\text{التغير في النفقات العامة}}{\text{التغيير في الدخل القومي}} \ldots\ldots\ldots (1)$$

ويلاحظ أن المعادلة (1) لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الإحصائية القائمة بين النفقات العامة والدخل القومي ، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الإحصائية لها،وتعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة والدخل القومي أفضل العلاقات تمثيلا ويمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي كما يلي :

$$Y=a+bx$$

حيث أن Y:النفقات العام ،x : الدخل القومي ،a : الحد الثابت ،b : الميل الحدي للنفقات العامة .

ويمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته مابين الصفر و الواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدي ، يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لأغراض الإنفاق العام ، وكما يعبر عن تزايد

اهتمام الدولة بالحاجات العامة ، في حين أن انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل القومي إلى النفقات العامة، مما يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة ، ويمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العامة في إجراء المقارنات فيما بين الدول، وكذلك داخل الدولة عبر الفترات الزمنية المختلفة.(**المرجع السابق ، ص72**)

3.4 متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة :

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية التعليمية و المعاشية المقدمة له ويمكن الوصول إليه من خلال المعادلة:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقاتالسلفةامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان لنفس}} \quad \ldots\ldots\ldots(2$$

ويلاحظ من العلاقة (2) أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد قيمة هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بشكل يفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات وبالتالي . تراجع مستوى الرفاء الذي يتمتع به.(**مرجع سبق ذكره ، ص 72–73**)

III. التحليل إلى مكونات أساسية : (ANALYSE AN CONPOSANTES PRIACIPALES) (PCA)

يعتبر تحليل المركبات أهم طريقة في تحليل ال عاملي لإمكانية استخدامه مع البيانات سواء كانت موزعة طبيعيا أم لا،و هو عبارة عن أداة وصفية تستطيع تصنيف أعداد كبيرة من المتغيرات إلى عدد محدود من المركبات اعتمادا على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها ، و هو بذلك يستطيع تقليص عدد كبير من المتغيرات من دون إن يؤذي ذلك إلى فقدان جوهري في نسبة التباين التي يتم تفسيرها ، و هو إجراء يساعد على التخلص من مشكلة العلاقات المتداخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة ، بكلمة أخرى تكون المتغيرات التي تضمها كل مركبة مترابطة بينها ، بينما تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة ،و عند المخرجات يأتي تسلسل العوامل وفقا لحجم التباين الذي يستطيع كل مركب تفسيره بواسطة المتغيرات التي يتضمنها .(**عبد الحمي عبد المجيد البلداوي ،2005 ، ص192**)

1-نبذة تاريخية عن طريقة التحليل إلى مركبات أساسية :

تعد عملية التحليل إلى مكونات أساسية طريقة لتحليل البيانات الأكثر استعمالا عرضت خلال الثلاثينات من طرف العالم HOTELLING و تحديدا في سنة 1933م ، حيث اهتم في بداية الأمر

بالحسابات الرقمية فقط ، غير أن هذه الطريقة لم تصبح تقنية عملية إلا خلال الستينات مع تطوير إمكانات الحاسبات الآلية .

2-تعريف التحليل إلى مكونات أساسية :

-هو أسلوب إحصائي رياضي يؤذي إلى تقسيم عدد من المتغيرات في مجموعات يطلق على كل مجموعة اسم عامل FACTEUR . بمعنى تجمع عدد من المتغيرات معا ، و هي أيضا تعني الارتباط عدد من المتغيرات ببعضها ارتباطا عاليا ،و ارتباطها بغيرها ارتباطا منخفضا ، وسمية بطريقة تحليل المركبات الأساسية التي تهتم بشرح و تفسير هيكل التباين للظاهرة محل البحث من خلال عدد محدود من التركيبات الخطية في المتغيرات.

- يمكن تعريف التحليل إلى مكونات أساسية على انه تقنية رياضية تهدف إلى تلخيص نظام معقد من الروابط في عدد اقل من الأبعاد .

- فالتحليل إلى مكونات أساسية يعد طريقة عاملية لأنه يعتمد على مبدآ الاختزال ، الذي لا يتم عن طريق اختيار بسيط أو عشوائي لعدد من الصفات دون الأخرى ، و لكن يتم ذلك بإنشاء صفات جديدة بإنشاء العوامل ، و تعد طريقة خطية لاستعمال التوفيقات الخطية .

- هي عبارة عن أداة وصفية تستطيع تصنيف إعداد كبيرة من المتغيرات وتخفيضها إلى عدد محدود من المركبات اعتمادا على العلاقات تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها .(**احمد الرباعي ، بدون سنة ، ص 122**)

- يعتبر التحليل إلى مكونات أساسية احد تقنيات التحليل العاملي يعتمد جوهر هذا التحليل على:

- ✓ تبسيط جدول البيانات الخام الذي يكون في مجمل الدراسات ذو عدد كبير من المتغيرات والوحدات إلى جدول بمختزل من الوحدات الجديدة مكونة عن طريق تجميع البيانات الخام
- ✓ في الجداول ذات عدد المتغيرات والوحدات الكبيرة لا يمكن قراءة وتفسير هذه البيانات كما أنه لا يمكن معرفة هيكل هذه البيانات ولذا نستعمل ACPلحصر هذه الأبعاد وتسهيل قراءة البيانات الأولية . (**عبد الوهاب دادن و أخرون ، 2012 ، ص86**)

3-أهداف التحليل إلى مكونات أساسية (ACP):

تتلخص أهداف طريقة التحليل إلى مكونات أساسية فيما يلي:

- ➢ تمثيل المتغيرات الكمية للمفردات هندسيا انطلاقا من جدول البيانات.

- تهدف إلى عرض البيانات في فضاء ذو بعد منخفض مع المحافظة على اكبر قدر ممكن من المعلومات.
- تحديد العوامل (المكونات) التي تفسر على أفضل نحو تشتت المتغيرات.
- تقديم المعلومات التي يحتوي عليها الاستبيان في شكل مبسط.
- يهدف هذا النوع من التحليل إلى تكوين متغيرات غير مرتبطة خطيا فيما بينها انطلاقا من المتغيرات الأصلية.
- تفسير اكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية.(**بلخاري سامي ، 2009، ص 50-51**)

4-مراحل التحليل إلى مكونات أساسية (ACP):

من خلال ACP ننتقل من Kمتغيرات أولية إلى Pمتغيرات جديدة حيث $K \leq P$ وذلك من خلال المراحل التالية :

أ-قبل القيام بعملية التحليل إلى مكونات أساسية يجب أن نراعي مايلي :

-إذا كان الارتباط بين المتغيرات $X_1 \ldots\ldots X_P$ ضعيفا من الانطلاق تكون العوامل المتحصل غليها قريبة من المتغيرات الأصلية .

-اذا كانت المتغيرات X_J و X_K من البداية مرتبطة يجب حذف احدهما من البداية و قبل القيام بعملية التحليل .

ب_عرض البيانات :بعد الحصول على نتائج الدراسة يتم دراسة توزيع هذه النتائج تبعا لعدد من الصفات المدروسة (P) تمثل المتغيرات على عدد من الوحدات (n) أي مفردات العينة المدروسة . يتم الحصول على مصفوفة من حجم (n.p) تعرض تقاطع وحدات العينة و الصفات المدروسة و من خلال هذه التقنية نميز نوعين من البيانات : بيانات أولية و أخرى إضافية .

ج-اختزال البيانات و استخلاصها : لكل معطيات وحدات قياس مختلفة فإذا قمنا بالاحتفاظ بهذه الوحدات فانه يمكن لقيم معينة أن تسيطر على الأعمدة الأخرى و يمكن أن تلغي أهميتها كما لا يمكن المقارنة

بينها و للتخلص من هذه المشكلة فانه يتعين القيام بجعل هذه البيانات في شكل نسب و بالتالي نحصل على جدول بالصيغة التالية $XIJ = \frac{rij - \overline{rj}}{sj\sqrt{n}}$

هذه العملية تتكون من ثلاثة مراحل أساسية :

1.التمركز (**centrag**) من خلال العملية التالية $\mathbf{rij-\overline{rj}}$ وذلك لهدف الحصول على اقل مجموعة من الأبعاد بين النقط.

2.مرحلة الاختزال عن طريق الصيغة التالية $\frac{rij - j}{sj}$ و ذلك بإلغاء تأثير وحدات القياس .

3.القسمة على الثابت $\sqrt{n}$ و هذا لهدف الحصول على مصفوفة قطرية ثم مصفوفة الارتباط

بعد القيام بهذه المرحلة نصبح كل البيانات متوسطها يساوي الصفر وتباينها واحد لها نفس مفهوم التوزيع الطبيعي.

5- شروط تطبيق طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (ACP):

تتمثل شروط هذه الطريقة فيما يلي:

أ- محدد مصفوفة الارتباط Déterminant يؤول إلى الصفر:

-للقيام بالتحليل إلى مكونات أساسية نقوم بحساب مصفوفة الارتباط التي تنتج بحساب معاملات الارتباط كل متغير والأخر ، هذه المصفوفة تكون مربعة الحجم (p.p) تحتوي أي مصفوفة ارتباط على عدد من معاملات الارتباط يمكن تقديره بالمعادلة الآتية : $C_P^2 = \frac{P(P-1)}{2}$

حيث :P تمثل عدد المتغيرات المستعملة في الدراسة

و هذه القيمة ترجع لسببين :

1. وجود خلايا قطرية بالمصفوفة و هي خلايا تحمل رقما واحدا للصف و العمود (1،1) ،(2،2).....(p،p) و تحتوي عادة على قيمة واحد : وهي تمثل ارتباط متغير بنفسه ، ولا تعد معاملات ارتباطيه تجريبية حيث يمكن استنباطها بدون حساب .
2. قيم معاملات القطرية تقسم المصفوفة إلى نصفين متماثلين لان العلاقة الارتباطية بين أي متغيرين هي علاقة ارتباطيه و للحصول على معاملات الارتباط فان علم الإحصاء يوفر العديد من الأساليب للقيام

بذلك تبعا لخصائص المتغيرات التي نتعامل معها ، فان كان كمي فانه يمكن استخدام معامل الارتباط التتابعي ل **nasraep**. (**احمد الرباعي ، بدون سنة ، ص 124**)

بعدها يتم الحكم على وجود آو عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي و ذلك من خلال إيجاد محدد مصفوفة الارتباط ، فإذا كانت قيمة هذا المحدد تؤول إلى الصفر هنا نحكم بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي . (**اسامة ربيع امين سليمان، 2009 ،177**)

ب-مؤشر كايزر (.resiak .reyem.iklon) KMO اكبر أو يساوي 0,5، مؤشر جيد:

هو أسلوب رياضي اقترحه "**جتمان** " Guttman يعتمد على حجم التباين الذي يعبر عنه العامل و لكي نقبل العامل لابد أن يكون جذره الكامن اكبر من أو مساو لحجم التباين الأصلي للمتغير و طبقا لمؤشر "**كايزر**" إذا كان الجذر الكامن اكبر من الواحد نقبل العامل ، أما إذا كان اقل من الواحد لا نقبله. وكذلك من خلال هذا المؤشر يمكن الحكم على مدى كفاية حجم العينة .و يشير هذا الاختبار (Kaiser) إلى أن الحد الأدنى المقبول لهذا الإحصائي هي **0.5** حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة .(**هيام عبد المجيد الحايوي ، 2012 ، ص 101**)

ج-اختبار test de Bartlett ذو دلالة حيث sig=0,000:

يختبر الفروض التالية :

H_0 : **يوجد تجانس بين المتغيرات**

H_1 : **لا يوجد تجانس بين المتغيرات**

حيث نجد أن قيمة الاحتمال P. value تساوي الصفر أي اقل من مستوى المعنوية 5% إذا نرفض الفرضية العدمية (H_0)و نقبل فرضية البديلة (H_1) (**Naresh Malhotra , 2011, p542**)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

فيما يلي أهم الدراسات التي استطاعت هذه الدراسة الوقوف عليها و كانت كالأتي :

1. دراسة كماسي محمد الامين (2002) بعنوان :" تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية في الفترة الممتدة بين 1970–2000 ".

تهدف هده الدراسة إلى معرفة مدى تجانس البرامج الحكومية الجزائرية خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك بتحليل تطور نسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع. وتم الاعتماد على طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية كإحدى طرق التحليل العاملي المستخدم في كشف العلاقات الضمنية بين المتغيرات، واشتملت الدراسة على– علاوة على الإطار العام للمشكلة –على محورين أساسيين الأول يتمثل في الإطار النظري للنفقات العامة والبناء الرياضي لطريقة التحليل إلى المركبات الأساسية أما الثاني فهو دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على استخدام أسلوب من أساليب تحليل المعطيات التحليل إلى المركبات الأساسية لأن البيانات التي تمت عليها المعالجة هي بيانات كميةّ، وبعد معالجة هذه الأخيرة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ضرورة السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف العامة بأكبر قدر ممكن.
- اختلاف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني غير مبنية على تعاقب الحكومات، يل هي مربوطة لمدى وفرة موارد تمويلها، لأن الجزائر بلد يتميز بمحدودية موارد التمويل) التي تقتصر على المحرقات (فإن السياسة الإنفاقية أصبحت مربوطة بظروف الاقتصاد العالمي) تقلبات أسعار النفط، خاصة في ظل تفجر أزمة المديونية العالمية.

2. دراسة بصديق محمد (2009) " النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية "

هدفت هذه الدراسة دراسة المستوى الكلي لمختلف القطاعات الاقتصادية ،وكما يمس مجموع التوازنات اقتصادية أو اجتماعية كانت أو سياسية،والتي تسمح بالتحديد الأمثل لنطاق الإنفاق الحكومي كما يراه الاقتصاديون ومنه تبرير التوسع في الإنفاق أو عدم التوسع فيه بالمقارنة بين التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب وبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الحكومة ،حيث يطلق على هذا المبدأ بمبدأ المنفعة الاجتماعية القصوى.و كذلك الوقوف على آلية الإنفاق الذي تقوم به الدولة من حيث الكيفية والنتائج والحدود. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى،وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة،حيث مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة،وكان راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم وتكوين....الخ.
- تعتبر السياسة الإنفاقية والإيرادات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية،من حيث تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع،فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل،ومستويات الأسعار،ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

3. دراسة ضيف احمد (2005) بعنوان : " انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر 2004/1994 ".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطورات النفقات العامة و أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها ،و كدا معرفة مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي و أحداث مناصب شغل جديدة .و محاولة إعطاء بعض الآليات التي يمكن تسهم في تفعيل سياسة الإنفاق العام اتجاه النمو و التشغيل ، وبناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الاستنباطي و اعتمد على أداة التحليل بغرض تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة و التشغيل و توصل الباحث في الأخير إلى النتائج التالية:

- إن تقسيم النفقات العامة وتصنيفها لا يخضع الى معيار محدد ، و انما يكون حسب النظام الاقتصادي المتبع و الأهداف المتوخاة من هذه النفقات .
- إن هيكل النفقات العامة بالنسبة للجزائر مازال منحنزا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز ، رغم الارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز مؤخرا.
- من الأسباب الرئيسية لتزايد النفقات العامة في الجزائر ،ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام ،و نظرا لتذبذب هذا الأخير نتيجة تذبذب أسعار البترول فان نمو هذه النفقات غير مستقرة .
- إنتاجية النفقات العامة في الجزائر ضعيفة ، وخاصة بالنسبة لنفقات التسيير التي لم تكن لها علاقة موجبة مع نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي ،و العكس بالنسبة لنفقات التجهيز التي كانت لها علاقة موجبة لكنها ضعيفة.
- تختلف المعايير المستخدمة في توزيع النفقات العامة حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد ، و اهتمامات أصحاب القرار بتحقيق أهداف معينة على حساب أهداف أخرى.

4. دراسة بودخدخ كريمة (2010) بعنوان :" أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/2001 ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي و كذا التعرف على مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة ، و استخدام المنهج الإحصائي التحليلي و الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على ارض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع و تحليلها ، و توصل الباحث لعدد من النتائج أهمها :

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤذي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام .
- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة مهمة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص .
- مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال مراجعة المتاح من الدراسات التي تناولت النفقات العامة ، يظهر لنا أن تلك الدراسات التي اعتمدت على أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية قليلة جدا ، و بالتالي فإن الإضافات المتوقعة من هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة تكمن فيما يأتي :

- تنصب الدراسة الحالية على التعمق في تحليل و دراسة الإنفاق العام في الجزائر .
- حاولت هذه الدراسة تمديد فترة دراسة و هذا من اجل توصل إلى نتائج .
- تتميز هذه الدراسة بتحليل نفقات المخصصة لكل قطاع و هذا حسب الفترات التي مرت بها الجزائر
- تعد من الدراسات الجديدة التي استخدمت أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية لتحليل النفقات العامة .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أن لها أهمية كبيرة لتحريك العجلة الاقتصادية للدول ، تسعى الدولة من خلال تسير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها و تقسيماتها إلى تحقيق النفع العام ، و لاحظنا أيضا انه يوجد عناصر محددة ودقيقة يجب أن تتصف بها النفقة حتى تصبح نفقة عامة ،و كذلك يوجد عدة قواعد يجب أن تتوفر في هذه النفقات و ذلك من اجل تعظيم المنفعة التي وجدت من اجلها .

و نظرا لازدياد نشاط الدولة اتسع بذلك دائرة الإنفاق العام و تحددت ميادينه، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة و هي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة ، حيث تسعى الدولة من خلالها ترشيد الإنفاق و زيادة فعاليته.

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا و أثارا هاما تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤذي إلى التأثير على الاقتصاد ، و على كافة الجوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية آو مالية .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة الإنفاق العام في الجزائر مع اختيار فترة الدراسة ممتدة من 1971الى غاية2013 لما حدث في هذه الفترة من تحولات ،كما يتناول هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول يتمثل في الطريقة و الأدوات حيث يتضمن عينة الدراسة و خطوات الدراسة ، و كذلك يتناول الأدوات المستخدمة في جمع البيانات و الأساليب الإحصائية المستخدمة في فحص فرضيات .أما المبحث الثاني يتناول بشكل منتظم للنتائج المتحصل عليها فيتم تحليل النتائج و ربطها بالفرضيات .

المبحث الأول: الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة

I. اختيار مجتمع الدراسة والعينة:

هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1971الى غاية 2013 أي أن حجم العينة المستعملة هو 42 سنة .

II. خطوات الدراسة :

1-تحليل بيانات نفقات كل قطاع

2-التحليل إلى مكونات أساسية ACP

III. الأدوات المستخدمة في جمع البيانات :

تم تجميع البيانات انطلاقا من موقع الجريدة الرسمية (**http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm**)

IV. الأساليب الإحصائية المعتمدة:

تم استخدام برنامج **Minitab 16** في تمثيل نفقات كل قطاع على حدى ثم برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS.v.21** لتحليل البيانات .

V. متغيرات الدراسة :

متغيرات الدراسة هي عبارة عن 13 قطاع و التي تم تمثيلها في البيانات التالية :

الشكل البياني رقم(1.2):نفقات قطاع الدفاع خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

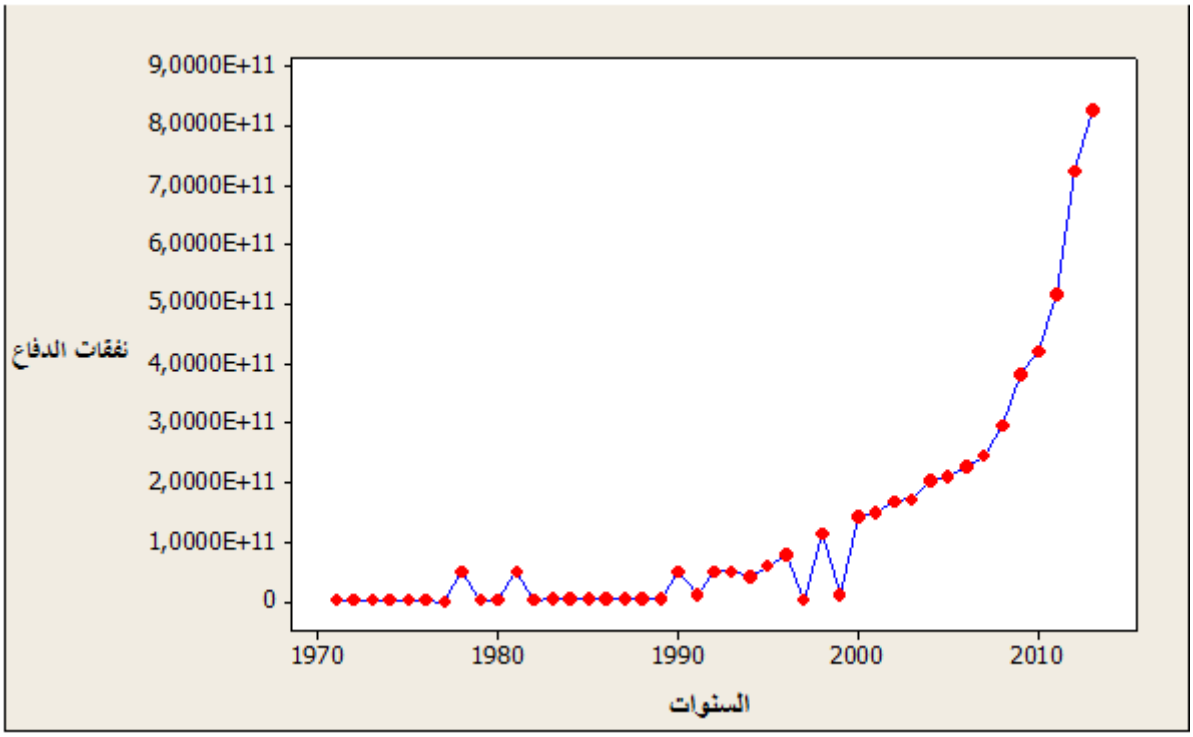

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

- من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ نمو بطيء لنفقات الدفاع من فترة 1971 إلى غاية 1993 و ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول و كذلك تفاقم المديونية. أما الفترة ما بعد 2000 نلاحظ تزايد كبير في الإنفاق الحكومي على قطاع الدفاع وهذا بف ضل التغيرات السياسية التي تعرفها الجزائر و العالم و بالأخص الربيع العربي ، و الحرب على الإرهاب و النزاعات الإقليمية بالمنطقة و بالأخص منطقة الساحل.

الشكل البياني رقم(2.2):نفقات قطاع النقل خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

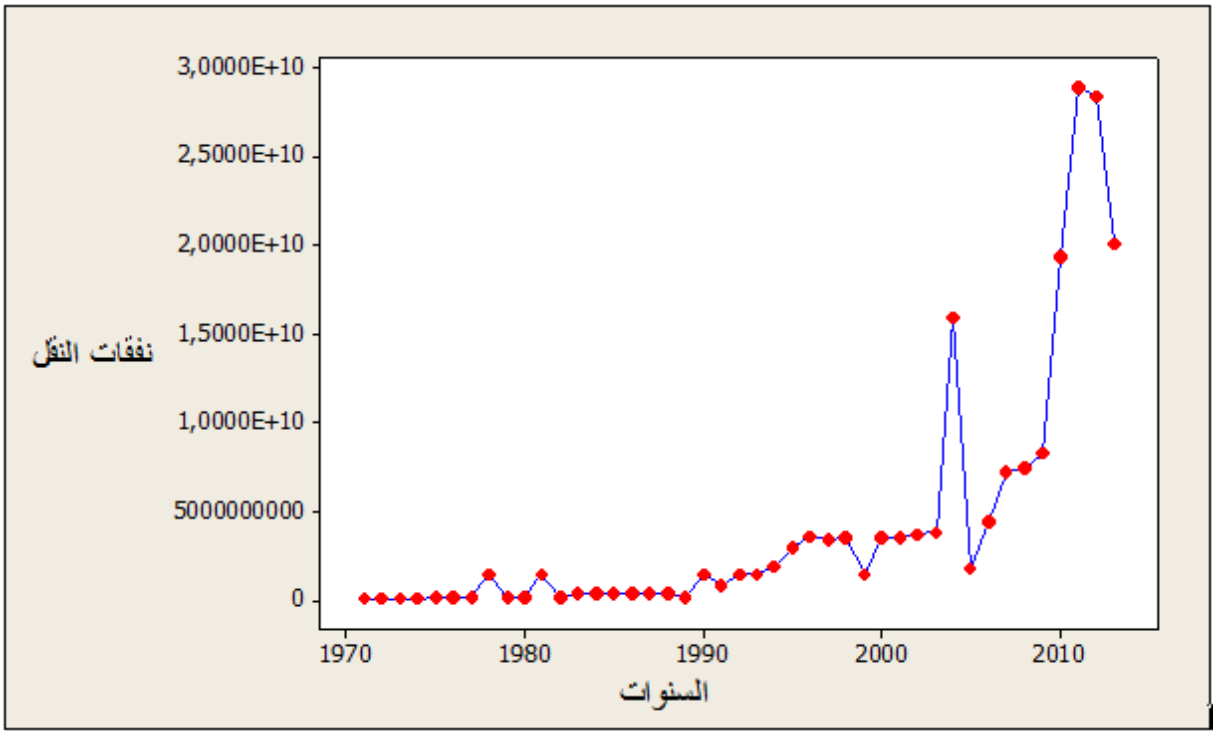

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

-نلاحظ من المنحنى أن نفقات النقل أخذت في التزايد ابتدءا من **2000** نتيجة تطوير و تجديد وسائل النقل و تفعيل شبكة النقل بمختلف أنواعها كما عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

الشكل البياني رقم(3.2):نفقات قطاع الفلاحة خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

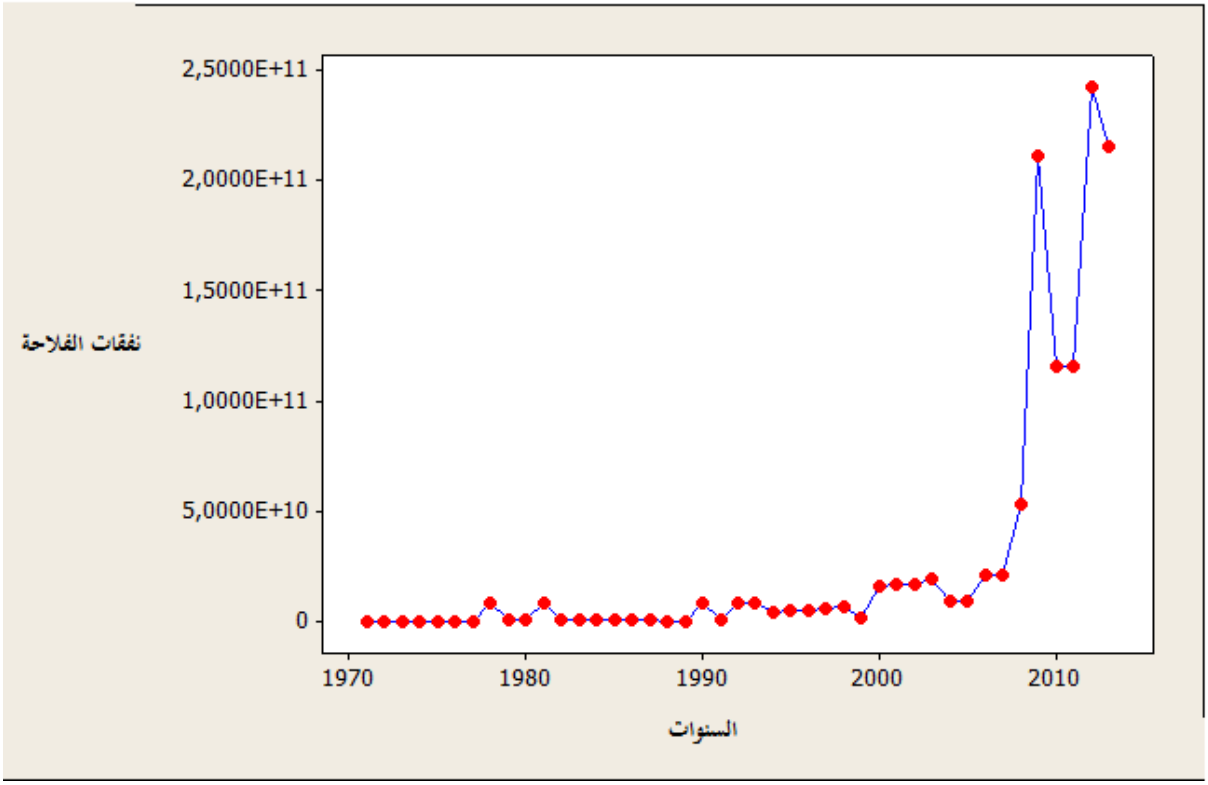

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن هناك تطور كبير في نفقات الفلاحة ابتداء من 2000 و ذلك راجع أساسا إلى تحسن الظروف المناخية بالإظافة الى تبني سياسة الدعم الفلاحي و الاستثمار الكبير الذي أولته الدولة لقطاع الفلاحة و استصلاح الأراضي و تجديد تقنيات و أدوات الفلاحة بالإضافة إلى تحسين الخدمات الفلاحية.

الشكل البياني رقم(4.2):نفقات قطاع التربية خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

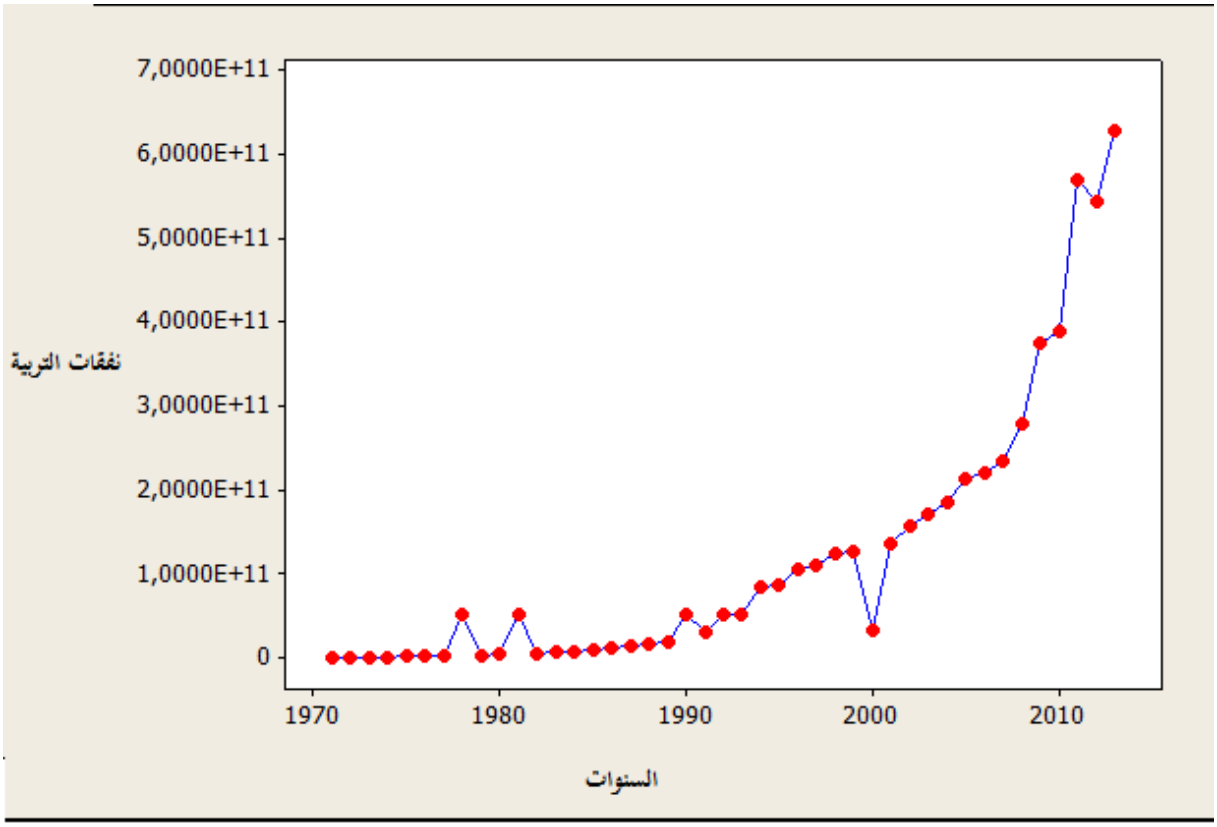

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

-انطلاقا من المنحنى أعلاه نلاحظ تزايد نفقات المخصصة لقطاع التربية إلى غاية 1999 ،أما في 2000سجلت ادني قيمة لها و يرجع ذلك إلى سياسة التعديل الهيكلي التي تبنتها الجزائر و التي أدت إلى ضغط على النفقات و عدم توفير مناصب الشغل و تجميد أجور موظفي القطاع و مع حلول سنة 2001 سجلت زيادة معتبرة لهذه النفقات و هذا ناتج عن الزيادة الكبيرة التي عرفتها أجور مستخدمي القطاع نتيجة الإضرابات المتعاقبة ،إضافة إلى زيادة الهياكل البيداغوجية و العلمية.

الشكل البياني رقم(5.2):نفقات قطاع التعليم العالي خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

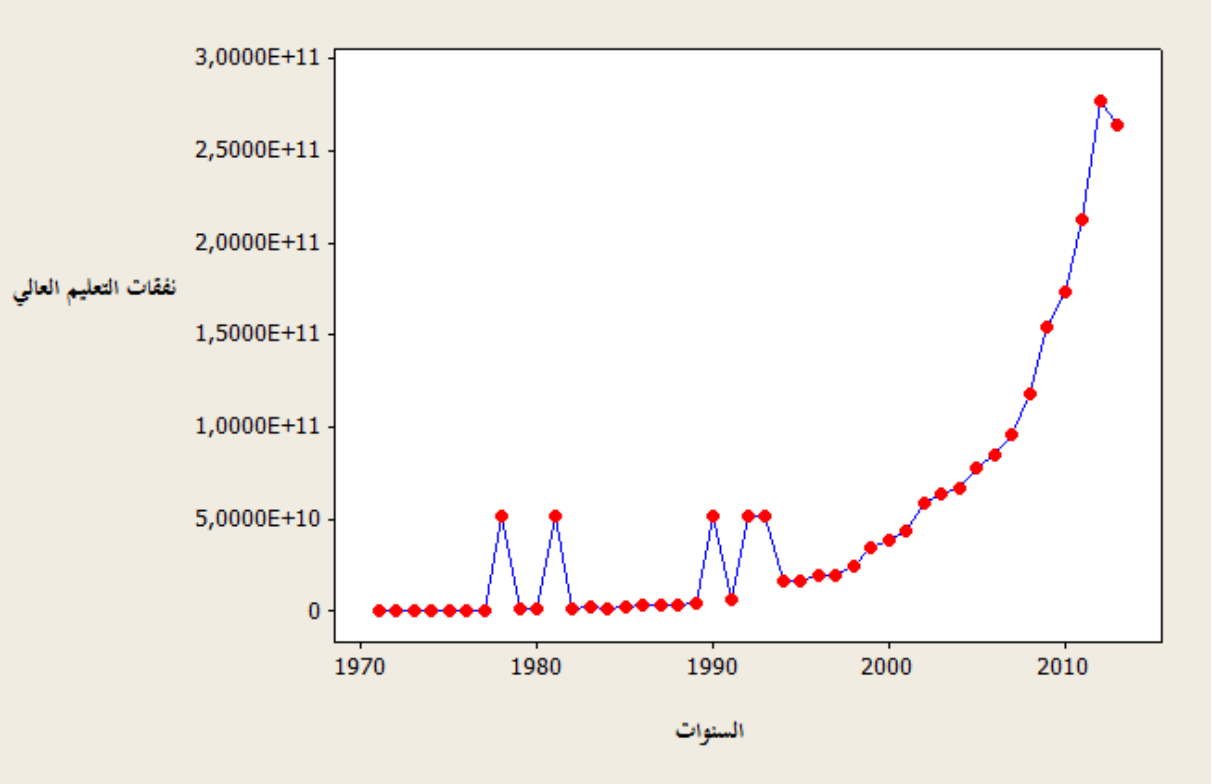

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

-انطلاقا من المنحنى أعلاه نلاحظ ارتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات قطاع التعليم العالي و ذلك ابتداءا من 1990 و هذا راجع إلى الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير هذا القطاع إلا أن الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر في التسعينات كانت له أثار وخيمة من ناحية الاهتمام بالتعليم العالي ما أدى إلى انخفاض نفقات هذا القطاع في سنة 1994 ، أما بحلول 2000 تزايدت هذه النفقات بشكل مستمر و هذا راجع إلى الأسباب التالية :

- ازدياد عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من النفقات المخصصة للخدمات الجامعية.
- ارتفاع عدد مخابر البحث، و أنشطة البحث في الجامعات .
- ارتفاع عدد المسجلين في الجامعات حيث شهد تطورا كبيرا لأنه يمثل عنصر أساسي لارتفاع النفقات.

الشكل البياني رقم(6.2):نفقات قطاع الصحة خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

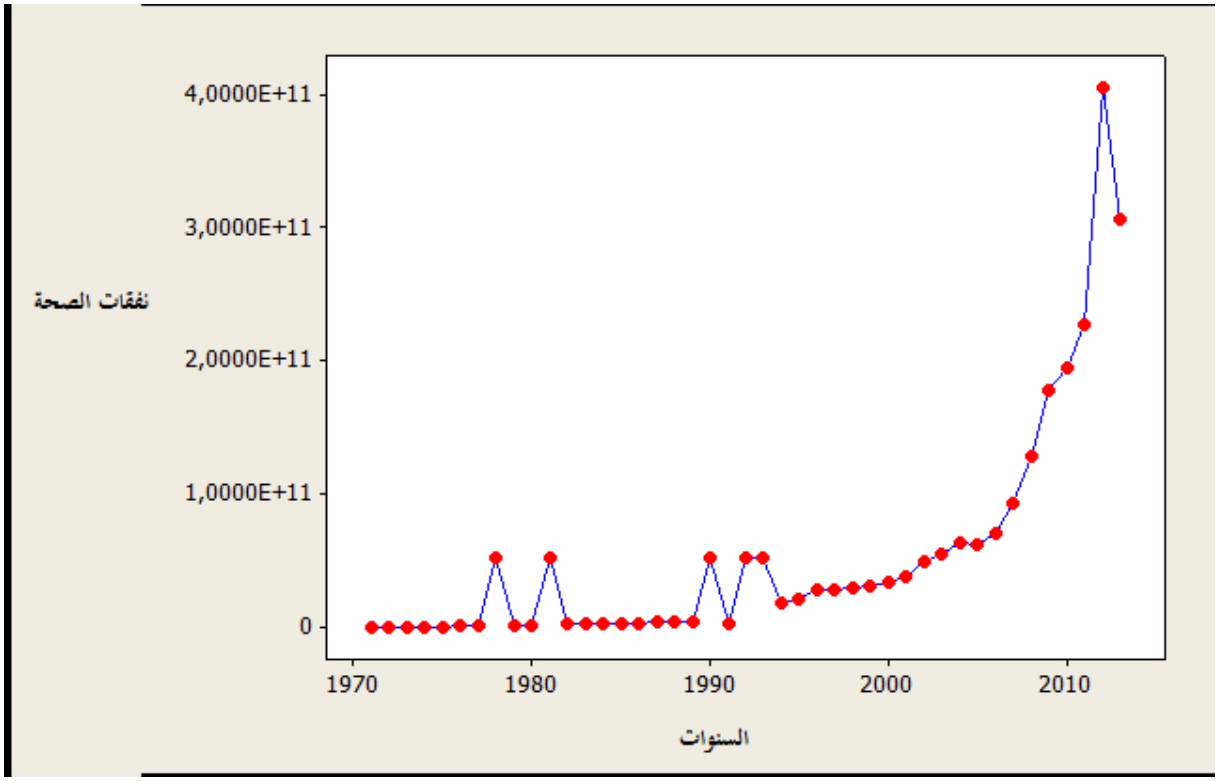

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

- نلاحظ من المنحنى ان النفقات العامة للصحة في الجزائر كانت منخفضة نتيجة للاثار السلبية لازمة التسعينات ، حيث تضاعفت هذه النفقات من الفترة 2000 الى غاية 2010 و هذا راجع لسببين رئيسيين :

* زيادة الهياكل الصحية و تحسين الخدمات الصحية من قبل الدولة.
* الإضرابات المتكررة لعمال القطاع و ما رافقها من زيادة للأجور.

الشكل البياني رقم(7.2):نفقات قطاع الأشغال العمومية خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

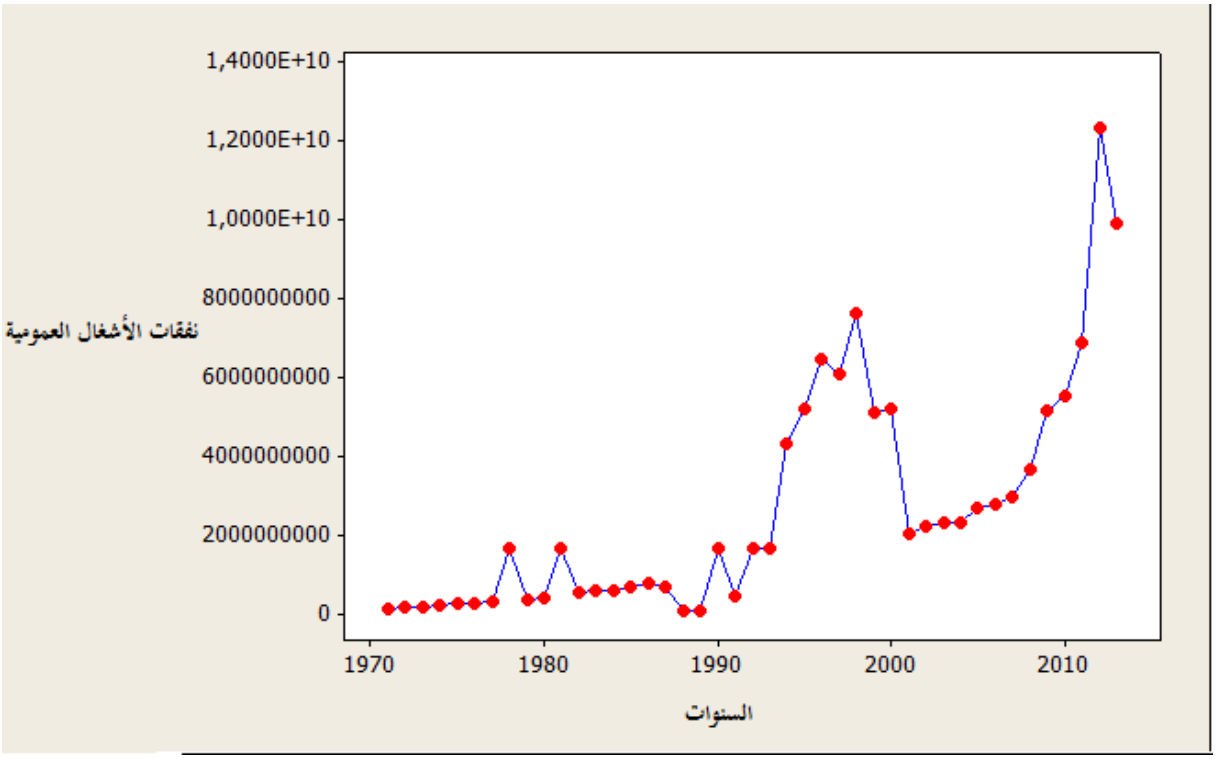

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

- المنحنى أعلاه يبين تطور هائل في الإنفاق الحكومي على قطاع الأشغال العمومية بفعل البرامج الضخمة التي سطرتها الدولة لدعم التنمية كالطريق السيار شرق – غرب و مشاريع السكك الحديدية و المطارات و الموانئ و برنامج مليون سكن.....

الشكل البياني رقم(8.2):نفقات قطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

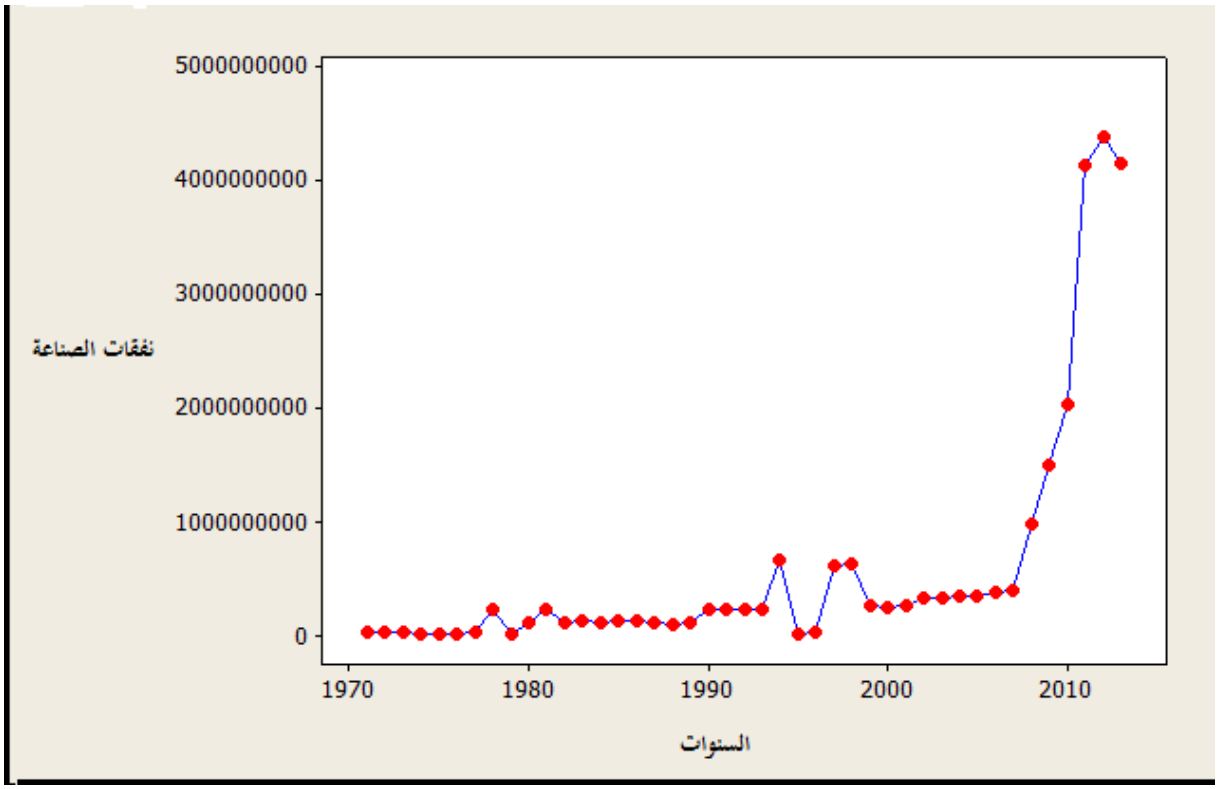

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

-انطلاق من المنحنى نلاحظ ان النفقات المخصصة لقطاع الصناعة كانت منخفضة و هذا راجع

للصدمة النفطية و لقد عرفت نفقات الصناعة تطورا خلال 2000 باعتبار أن قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة للتنمية لذا تخصص لها الدولة جانب كبير من الإنفاق العمومي ، و هذا عن طريق بناء هياكل صناعية و تنمية المؤسسات الصناعية .

الشكل البياني رقم(9.2):نفقات قطاع السياحة خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

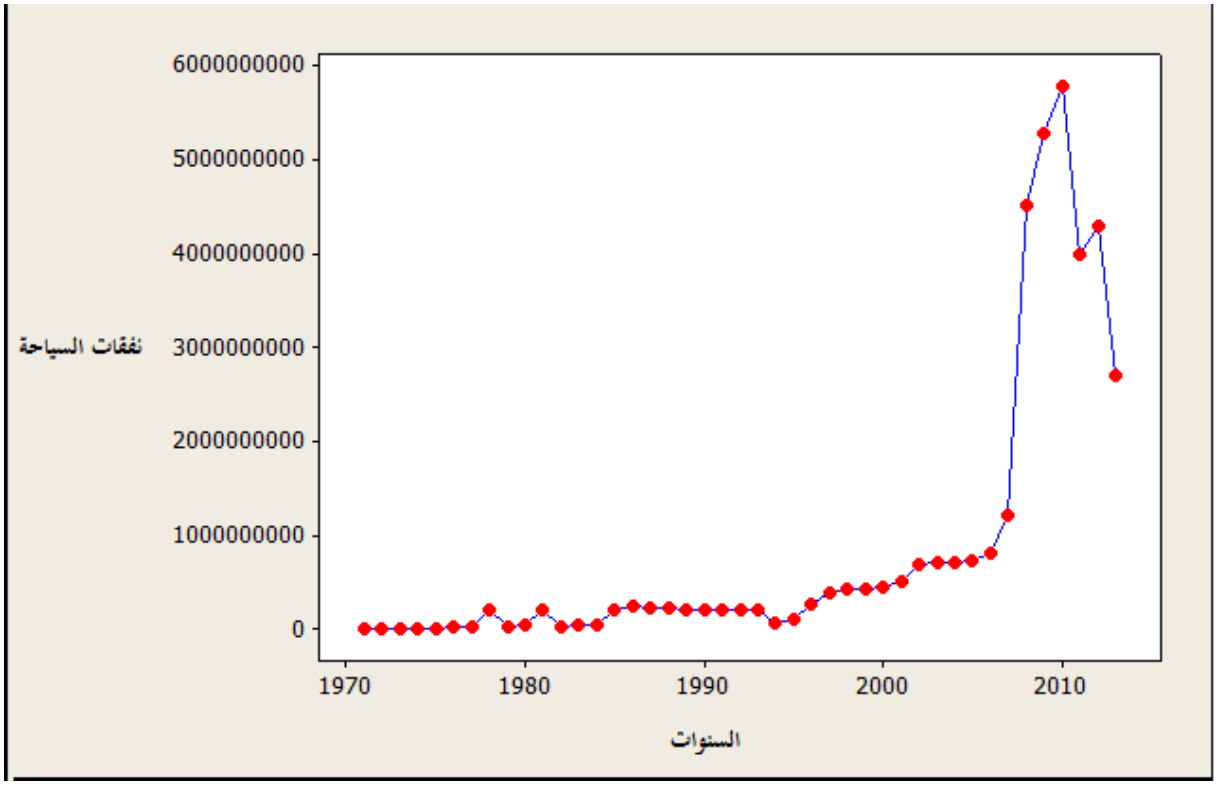

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

- المنحنى أعلاه يبين تطور في الإنفاق الموجه لقطاع السياحة بفعل الاستقرار الأمني و زيادة الاستثمار السياحي الذي تقوم عليه الدولة في إطار التنمية الاقتصادية المستدامة. أما في 2010 نلاحظ انخفاض نفقات السياحة و ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول بسبب تدهور الرضع السياسي في الدول .

الشكل البياني رقم(10.2):نفقات قطاع التجارة خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

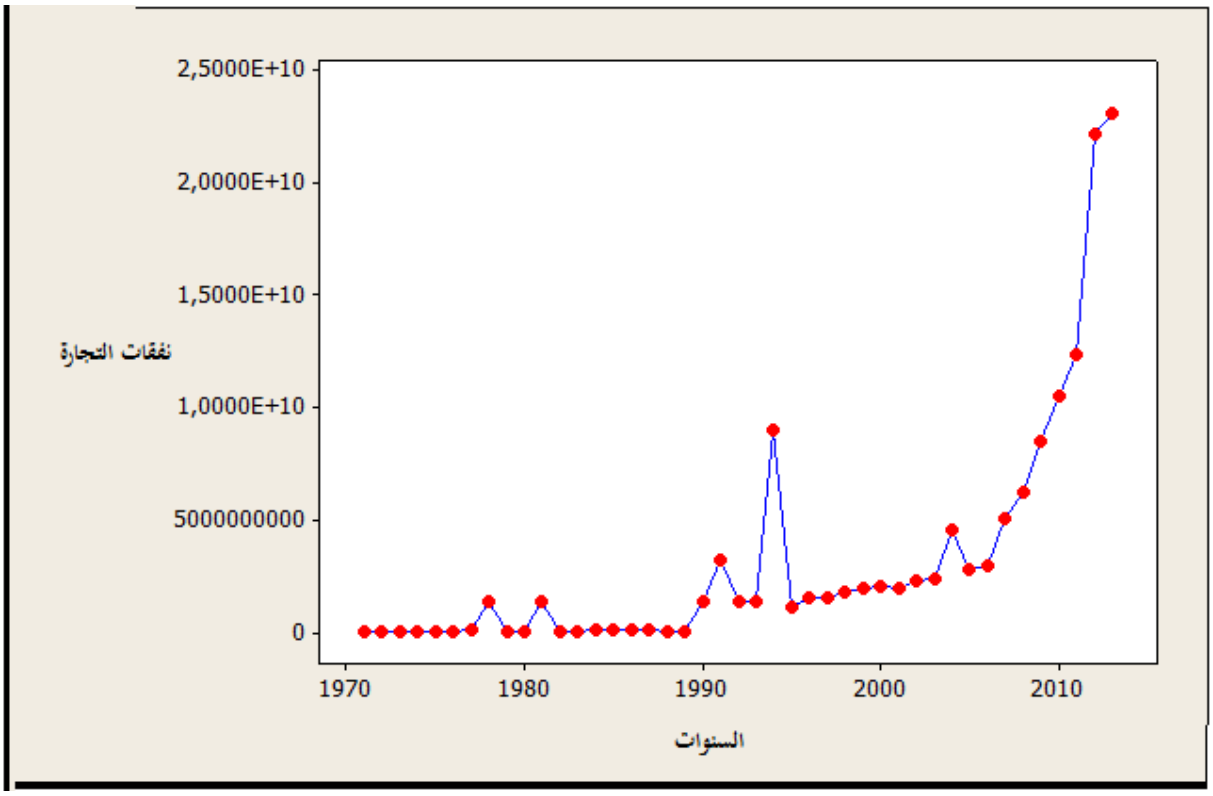

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

-من المنحنى أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاعا بارزا في نفقات قطاع التجارة نتيجة لتحرير التجارة الخارجية و تزايد نسبة الاستيراد و دعم المنتجات الأساسية و إدخال أدوات جديدة في مجال التجارة.

الشكل البياني رقم(11.2):نفقات قطاع المجاهدين خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

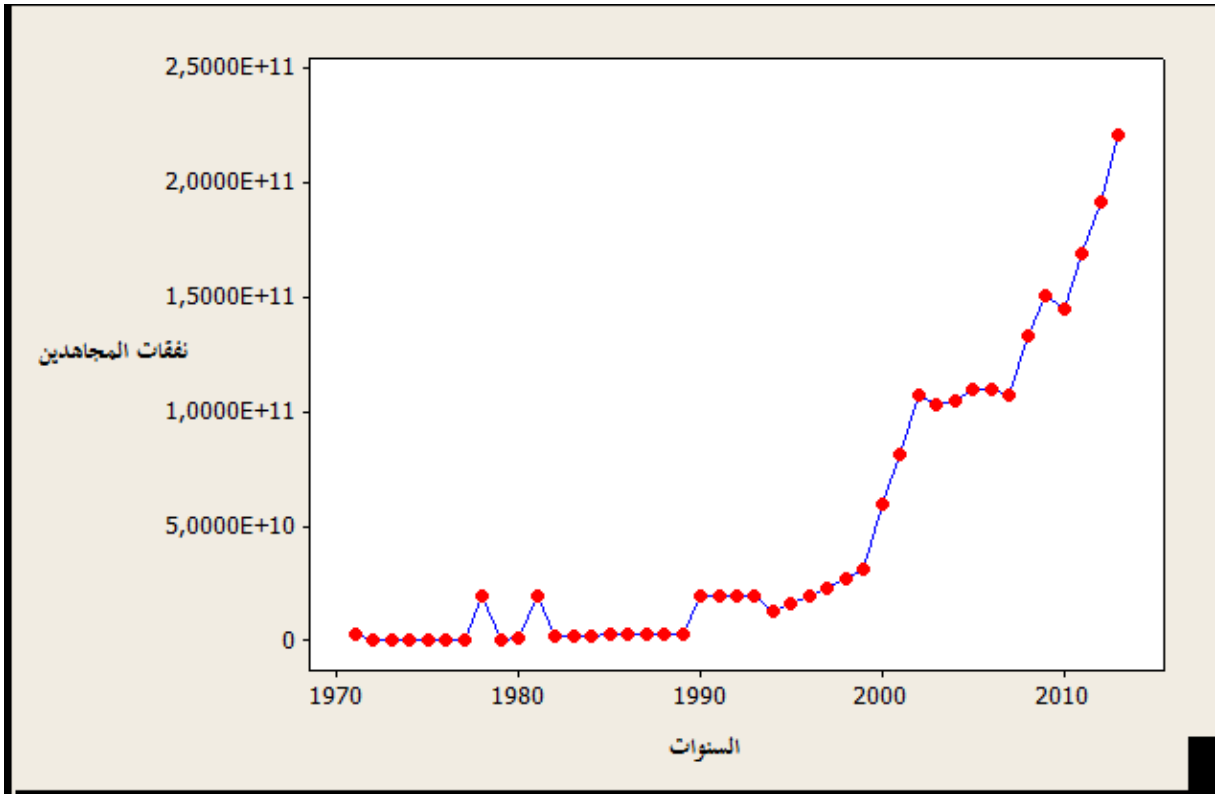

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

-باستناد إلى المنحنى أعلاه نلاحظ زيادة في نفقات قطاع المجاهدين و ذلك راجع إلى زيادة في معدل المنح وإنشاء متاحف و تقديم الامتيازات للمجاهدين و ذوي الحقوق أدى إلى زيادة النفقات في قطاع المجاهدين.

الشكل البياني رقم(12.2):نفقات قطاع الشباب و الرياضة خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

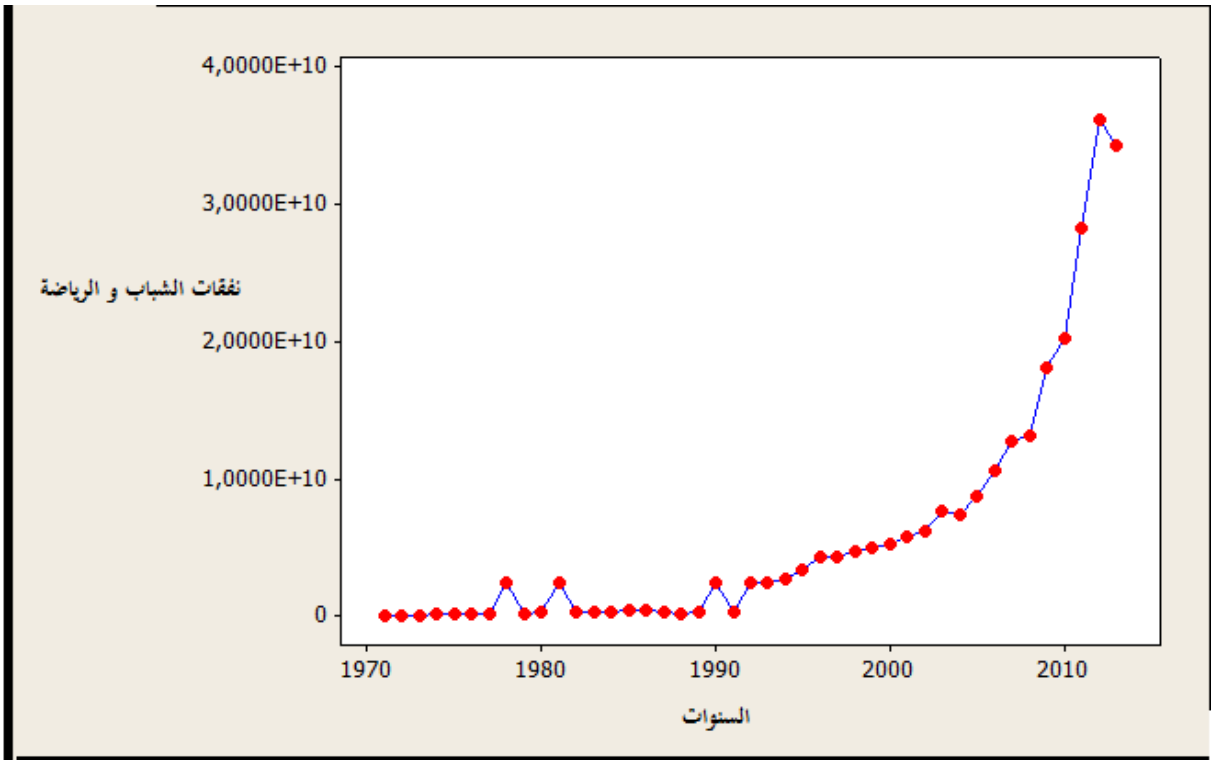

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

- من خلال المنحنى أعلاه يتبين لنا تزايد نفقات قطاع الشباب و الرياضة ابتداء من سنة 1990 حيث أصبحت الدولة تهتم بهذا القطاع من خلال تشجيع الجانب الرياضي و الشبابي بخلق الجمعيات و بناء الهياكل الرياضية و الملاعب .

الشكل البياني رقم(13.2): نفقات قطاع الداخلية والجماعات المحلية خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

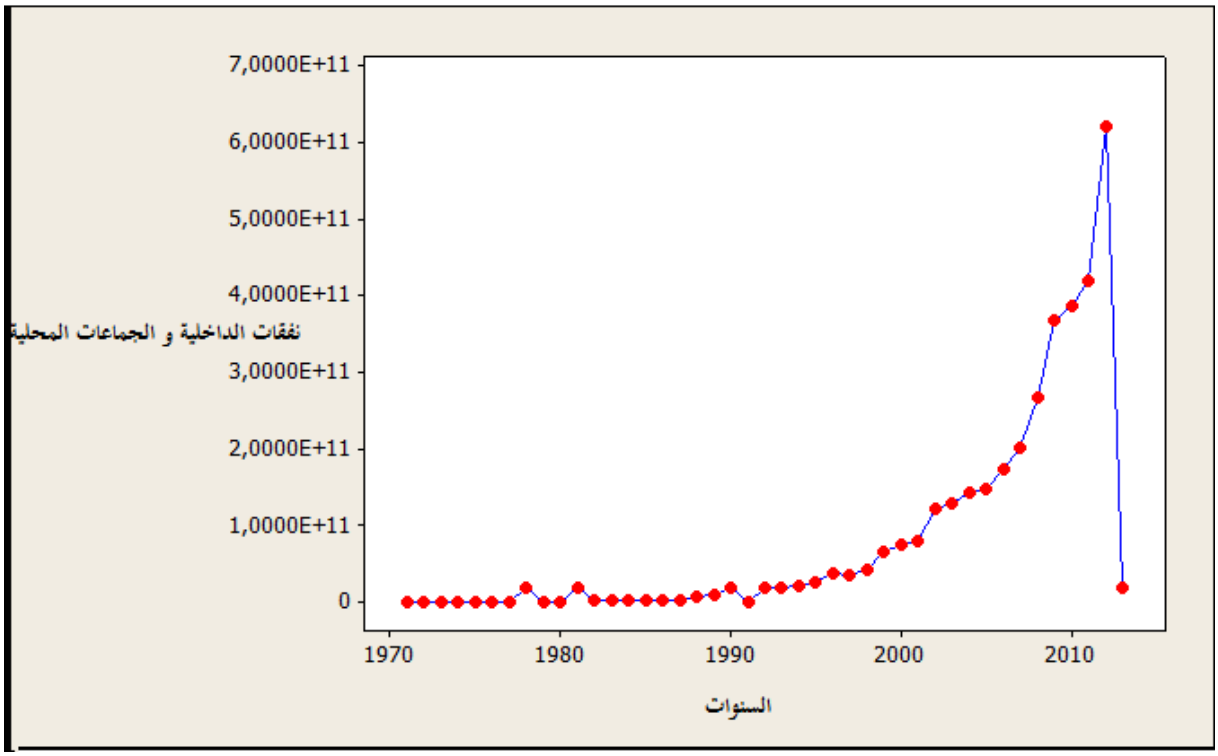

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab 16

- زيادة في نفقات الداخلية كنتيجة لتبني سياسة تقريب الإدارة من المواطن وكذا زيادة أجور عمال القطاع و بالأخص الأمن الداخلي و زيادة مصاريف التسيير العام و المصاريف على الأملاك العقارية .

المبحث الثاني:نتائج الدراسة و مناقشتها .

I. تحليل نتائج الدراسة

1- ACP1:

باستخدام قاعدة البيانات قمنا بإجراء التحليل إلى مكونات أساسية بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالنفقات العامة وذلك بعد تحقق من شروط تطبيق ACP فتحصلنا على النتائج التالية:

أ - التحقق من شروطACP :

- الجدول رقم(1.2):مؤشرKMO و اختبارBartlett

	القيمة
مؤشر Kaiser-Meyer-Olkin	0.769
اختبار Bartlett	0.000

Déterminant = 4,118E-010

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

- محدد مصفوفة الارتباط Déterminant يؤول إلى الصفر، مؤشر جيد.
- إن قيمة مؤشرKMOبلغت 0.769 و هي اكبر من القيمة المرجعية 0.5 إذن الشرط محقق .
- بلغت معنوية اختبار Bartlett 0.000 أي ذو دلالة إحصائية عالية (très significatif).

ب -نوعية التمثيل: **الجدول رقم(2.2):نوعية تمثيل ACP1**

المتغيرات	قيمة نوعية التمثيل
قطاع الدفاع	,860
قطاع النقل	,425
قطاع الفلاحة	,825
قطاع التربية	,799
قطاع التعليم العالي	,953
قطاع الصحة	,955
قطاع الأشغال العمومية	,967
قطاع الصناعة	,892
قطاع السياحة	,739
قطاع التجارة	,925
قطاع المجاهدين	,630
قطاع الشباب و الرياضة	,867
قطاع الداخلية و الجماعات المحلية	,339

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

تم إلغاء متغيرة قطاع الداخلية و الجماعات المحلية لان نوعية تمثيلها كانت اقل من 0.4.

2- ACP2:

بعد ما تم إلغاء قطاع الداخلية و الجماعات المحلية من قاعدة البيانات قمنا بإجراء التحليل إلى مكونات أساسية بالنسبة للمتغيرات الباقية وذلك بعد استيفاء شروط تطبيق هذه التقنية المتمثلة في:

-بعد إلغاء البيانات الشاذة و الناقصة, يتم ترتيب البيانات التي تم جمعها في شكل مصفوفة.

1- مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (3.2): مصفوفة الارتباط

	قطاع الدفاع	قطاع النقل	قطاع الفلاحة	قطاع التربية	قطاع التعليم العالي	قطاع الصحة	قطاع الشباب و الرياضة	قطاع الصناعة	قطاع السياحة	قطاع التجارة	قطاع المجاهدين	قطاع الأشغال العمومية
قطاع الدفاع	1,000											
قطاع النقل	-,009	1,000										
قطاع الفلاحة	-,065	,391	1,000									
قطاع التربية	,855	-,032	-,104	1,000								
قطاع التعليم العالي	,910	-,038	-,077	,860	1,000							
قطاع الصحة	,889	-,122	-,169	,860	,982	1,000						
قطاع الشباب و الرياضة	,799	-,155	-,184	,728	,870	,890	1,000					
قطاع الصناعة	-,132	,499	,932	-,177	-,148	-,241	-,250	1,000				
قطاع السياحة	-,233	,572	,675	-,265	-,248	-,323	-,327	,717	1,000			
قطاع التجارة	-,108	,621	,848	-,133	-,125	-,223	-,247	,886	,790	1,000		
قطاع المجاهدين	,598	-,113	-,150	,536	,731	,755	,882	-,201	-,271	-,197	1,000	
قطاع الأشغال العمومية	-,177	,562	,933	-,221	-,194	-,290	-,298	,979	,817	,935	-,243	1,000

Déterminant = 7,168E-010

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.v21

يشير هذا الجدول إلى الارتباط بين المتغيرات فيما بينها كما يمكن من خلاله معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات:

- المتغير الإنفاق على القطاع الدفاع مرتبط ارتباطا قوي مع متغيرة الإنفاق على قطاع التعليم العالي بنسبة 0.910 و مع متغيرة الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة 0.889 و مع الإنفاق على التربية بنسبة 0.855و مع الإنفاق على قطاع الشباب و الرياضة بنسبة 0.799 و مع الإنفاق على قطاع المجاهدين بنسبة 0.791.
- هناك ارتباط قوي بين متغيرة الإنفاق على قطاع النقل مع الإنفاق على قطاع التجارة بنسبة 0.621 و الإنفاق على قطاع الأشغال العمومية بنسبة 0.562 و مع الإنفاق على قطاع السياحة بنسبة 0.572.

2- مؤشر KMO و اختبار Bartlett:

- الجدول رقم(4.2):مؤشرKMO و اختبارBartlett

	القيمة
مؤشر Kaiser-Meyer-Olkin	0.768
اختبار Bartlett	0.000

Déterminant = 7,168E-010

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

من الجدول أعلاه نلاحظ إن قيمة مؤشرKMO بلغت 0.768 و هي اكبر من القيمة المرجعية 0.5 إذن الشرط محقق .

-بلغت معنوية اختبار Bartlett 0.000 أي ذو دلالة إحصائية عالية (très significatif)

-محدد مصفوفة الارتباط Déterminant يؤول إلى الصفر، مؤشر جيد

نعلم انه يمكن تطبيق ACP إذا تحقق شرطين على الأقل من الشروط سابقة الذكر

و منه يمكن تطبيق ACP في هذه الدراسة.

يمكننا تطبيق تقنية التحليل إلى مكونات أساسية وذلك لتوفر كل الشروط ACP

3- تحليل نوعية التمثيل:

يبين الساهمة في تكوين المحاور و يشترط ان تكون قيمة نوعية تمثيل المتغير(Extraction) اكبر من 0.4

الجدول رقم(5.2):نوعية تمثيل ACP 2

المتغيرات	قيمة نوعية التمثيل
قطاع الدفاع	,856
قطاع النقل	,434
قطاع الفلاحة	,837
قطاع التربية	,780
قطاع التعليم العالي	,955
قطاع الصحة	,958
قطاع الشباب و الرياضة	,880
قطاع الصناعة	,906
قطاع السياحة	,741
قطاع التجارة	,916
قطاع المجاهدين	,656
قطاع الأشغال العمومية	,977

المصدر: من إعداد الطالبتين,بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

نلاحظ من الجدول أن كل المتغيرات ممثلة بشكل جيد في المنحنى أي أن نوعية التمثيل اكبر من 0,4 كما أن متغيرة قطاع الدفاع تساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.856 والمتغيرة قطاع النقل تساهم ب 0.434 أما المتغيرة القطاع الفلاحة فتساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.837 أما المتغيرة قطاع التربية تساهم بما قيمة0.780 في حين قطاع التعليم العالي يساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.955 و المتغيرة قطاع الصحة تساهم بقيمة 0.958 أما قطاع الشباب و الرياضة فيساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.880والمتغيرة قطاع الصناعة تساهم ب0.906 أما المتغيرة قطاع السياحة فتساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.741 والمتغيرة قطاع التجارة تساهم في

المحاور بما قيمته 0.916والمتغيرة قطاع المجاهدين تساهم ب 0.656 أما المتغيرة قطاع الأشغال العمومية فتساهم في تكوين المحاور بما قيمة 0.977 .

4- التباين المشروح:

يبين هذا الجدول المكونات الأساسية و التباين الخاص بها حجم المعلومة المشروحة لكل مكون, ويتم اختيار عدد من المكونات الأساسية لاختزال المعلومات دون فقد كبير فيها ونستعمل في ذلك معيار Kaiser الذي يعتبر أن كل متغير أصلي يأخذ تباين قيمته واحد (valeur propre).

الجدول رقم(6.2): التباين المشروح

المكونات	الجذور الكامنة			مجموع مربعات المكونات بعد التدوير		
	المجموع	للتباين %	التباين % المتصاعد	المجموع	للتباين %	التباين % المتصاعد
1	6,052	50,433	50,433	6,052	50,433	50,433
2	3,844	32,034	82,467	3,844	32,034	82,467
3	,731	6,095	88,562			
4	,581	4,842	93,404			
5	,299	2,489	95,893			
6	,148	1,234	97,127			
7	,105	,873	98,000			
8	,103	,858	98,858			
9	,065	,540	99,398			
10	,057	,478	99,876			
11	,011	,094	99,970			
12	,004	,030	100,000			

المصدر: من إعداد الطالبتين,بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

- ✓ من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المحور الأول يفسر ما قيمته 50.433% من جملة المعلومات، وهو يضم 6 متغيرات (المجموع يساوي 6.052).
- ✓ أما المحور الثاني فيفسر ما قيمته 32.034% من جملة المعلومات، وهو يضم 3 متغيرات (المجموع يساوي 3.844).

- ✓ يعني أن المحور الأول والثاني معا يفسران ما قيمته % 82.467 من مجمل المعلومات أي تم الاستغناء عن17.53%من معلومات (لتبسيط الدراسة).

5- <u>مصفوفة المكونات بعد التدوير</u>: توضح هذه المصفوفة مساهمات المتغيرات في تمثيل المحاور

الجدول رقم(7.2): مصفوفة المكونات بعد التدوير

	المكونات	
	1	2
العالي التعليم قطاع	,976	-,042
الصحة قطاع	,968	-,145
الدفاع القطاع	,925	-,026
الرياضة و الشباب قطاع	,922	-,173
التربية قطاع	,880	-,070
المجاهدين قطاع	,798	-,138
العمومية الاشغال قطاع	-,155	,976
التجارة قطاع	-,085	,953
الصناعة قطاع	-,106	,946
الفلاحة قطاع	-,036	,914
السياحة قطاع	-,222	,831
النقل قطاع	-,009	,659

المصدر: من إعداد الطالبتين,بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

- ✓ يتبين من نتائج الجدول أن المتغيرات قطاع الدفاع ،قطاع التربية،قطاع التعليم العالي ، قطاع الصحة ،قطاع الشباب و الرياضة، قطاع المجاهدين تساهم في تعريف المحور الأول بشكل كبير ، أما المحور الثاني يضم قطاع النقل و قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة و قطاع السياحة و قطاع التجارة و قطاع الأشغال العمومية.

الشكل رقم(14.2):منحنى المكونات بعد التدوير

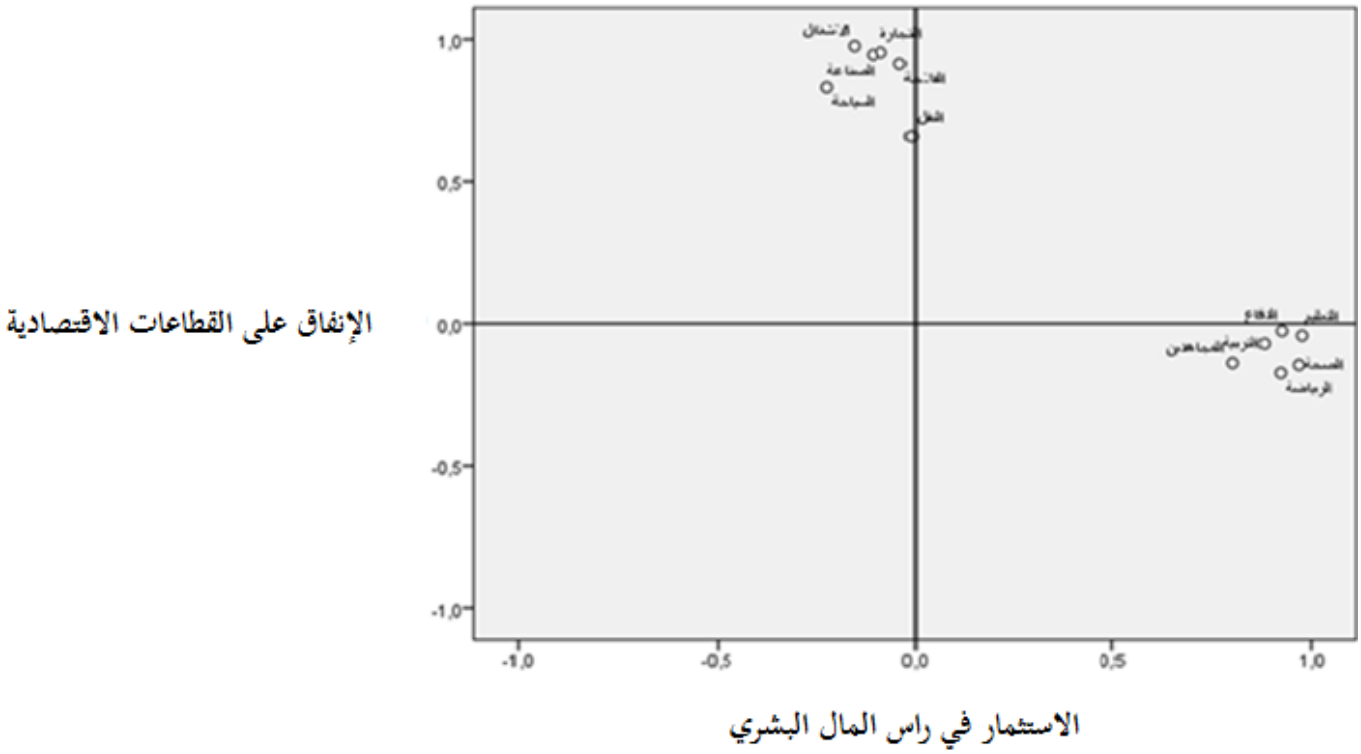

المصدر: من إعداد الطالبتين,بالاعتماد على مخرجات SPSS .v21

- من المنحنى نلاحظ أ ن المتغيرات الإنفاق على قطاعات الصحة ، التعليم العالي ،التربية ،الدفاع ،الشباب و الرياضة و المجاهدين تقع على المحور الأول ، أ ما المتغيرات الإنفاق على قطاعات التجارة ،الصناعة ، الأشغال العمومية ،الفلاحة و النقل فهي تقع على المحور الثاني، وعلى هذا الأساس يمكن تسمية المحاور: المحور الأول يمثل استثمار في رأس المال البشري والمحور الثاني الإنفاق على قطاعات الاقتصادية .

- ✓ المحور الأول استثمار في رأس المال البشري : نقصد بها تلك النفقات التي يغلب عليها طابع الاجتماعي التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية بمختلف أبعادها ، حيث احتلت التنمية البشرية أهمية بالغة ضمن مختلف برامج التنمية التي وضعتها الجزائر .تلك الأهمية تظهر في أبرز تجليتها من خلال التخصيصات المالية التي رصدتها الدولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين مثل نفقات التربية و التعليم العالي و نفقات الصحة ، بالإضافة إلى النفقات المخصصة لقطاع الدفاع تعتبر ضرورية في تنمية رأس المال البشري فهي توفر الأمن و الاطمئنان للأفراد مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية .

- ✓ المحور الثاني الإنفاق على القطاعات الاقتصادية:نقصد بها تلك النفقات التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاعات، أو تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد و أيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ،كما تساهم هذه القطاعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد و فتح أفاق كبيرة للاستثمار ،نذكر منها قطاع النقل و الأشغال العمومية الذي يرى طفرة نوعية في العقد الأخير و ذلك بسب البرامج التي خصصتها الدولة للسكن و الطرقات المختلفة كالطريق السيار والسكك الحديدة .

6- تحليل إسقاطات سنوات الدراسة :

الجدول رقم (2-8) : إسقاط سنوات الدراسة على المحاور

المحور الثاني:الإنفاق على قطاعات الاقتصادية	المحور الأول: استثمار في راس المال البشري
1978	2002
1981	2003
1982	2004
1990	2005
1992	2006
1993	2007
1994	2008
1995	2009
1996	2010
1997	2011
1998	2012
1999	2013
2000	
2001	
2002	
2012	

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على برنامج SPSS.V21

عند فحصنا للسنوات الدراسة ومن خلال الجدول أعلاه اتضح لنا أن السنوات التالية (1978-1981-1982-1990-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000-2001-2002-2012) ، ساهمت بشكل كبير في تكوين المحور الثاني (نفقات على القطاعات الاقتصادية) ، أما السنوات التي لم تذكر فساهمت بشكل أقل ، و هو ما يعكس الاهتمام البالغ للدولة في هذه الفترة بدعم النشاطات الإنتاجية.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من (2002 الى غاية 2013) ساهمت بشكل كبير في تكوين المحور الأول (استثمار في رأس المال البشري) وهو ما يعكس اهتمام الدولة بتنمية الموارد البشرية بمجالات التربية والتعليم والصحة.

ولتوضيح ذلك أكثر قمنا بتقسيم هذه السنوات إلى ثلاثة فترات :

1-**فترة الممتدة مابين (1978-1990)** : تعرف بفترة التخطيط فخلال هذه الفترة كانت السياسة المالية بالجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، بالنسبة للسياسة الإنفاقية في هذه الفترة قامت الجزائر بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة ،و هذا ما استدعى تدخل قوي للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة . وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد ايجابية سنة 1978 . وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياساتها المالية نحو هذا المجال برفع من إنفاقها الاستثماري ، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل أنداك .و يمكن رؤية ذلك جليا في تزايد إنفاق على اغلب القطاعات الاقتصادية و بالأخص الصناعة و الأشغال العمومية لتحديث البنية التحتية المخلفة من قبل الاستعمار ،و كذا قطاع الفلاحة الذي كان يلقى اهتماما بارزا في إطار مشروع الثورة الزراعية .

لكن هذا الاهتمام المتزايد بالإنفاق الحكومي انخفض بفعل الأزمة البترولية لسنة1986 و تزايد مشكلة الديون وهو ما يظهر جليا في جميع منحنيات الإنفاق العمومي على القطاعات التي اعتمدت بشكل شبه كلي على مداخيل النفط .

2-الفترة الممتدة بين (1991-1998):و التي عرفت بالفترة الانتقالية ، فلقد كان للازمة البترولية واقع كبير في الاقتصاد الجزائري ،حيث ظهرت بوادر انهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، و التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي كما كشفت عن هشاشة القطاع الصناعي . و منذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط التسيير الاقتصاد و التخفيف من التبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية ، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 ، و تطبيق مخطط تعديل الهيكلي بالجزائر سنة1994.

قد عرفت هذه المرحلة تباينا في حجم الإنفاق على القطاعات ففي حين ارتفع الإنفاق الحكومي على قطاع التجارة و الأشغال العمومية التي كانت تعاني من التخريب المتكرر ،فقد انخفض على القطاعات الأخرى كالزراعة و السياحة و يرجع ذلك بالأساس إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر .

3-الفترة الممتدة بين (1999-2013):

كان للأزمة التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التسعينات خاصة في بعدها الاقتصادي، الذي أثر سلبعلى الجانب الاجتماعي؛ فسياسات تحرير الأسعار، و رفع الدّعم عن السلع الأساسية بداية من 1992 و نهج الخوصصة، ناتج عن السّياسة التقشفية التي قلصت من التخصيصات المالية العمومية للقطاعات الاجتماعية ، تضافرت جميعها لتؤزم الظروف المعيشية كانعدام التغطية الصحية و فرص التحاق بالتعليم .

شرعت الجزائر بداية من العام 2001 و في ظل الأريحية المالية التي باتت تتمتع بها بفعل ارتفاع أسعار النفط، في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، ظهر هذا التوجه في أبرز تجلياته من خلال انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 وما رافقه من برامج خاصة بالتنمية.

.تمحورت الأهداف الاجتماعية الرئيسية لنهج التوسع في الإنفاق العام في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، حول تحس .الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية البشرية وتحديث الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن .من هذا المنطلق نمت النفقات الاجتماعية في الجزائر .

خلاصة الفصل :

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن هناك تطابق نسبي للجانب التطبيقي مع الجانب النظري و بتالي فإن سياسة الإنفاق العام تعتبر الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية ،كما أن وثيرة نمو النفقات العامة تميزت بنمو السريع ابتداء من سنة 2000 و هذا ما يمكن اعتباره "سياسة اتفاقية توسعية " و يرجع هذا التزايد إلى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الذي شهدته الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

على ضوء ما تم تقديمه في هذه الدراسة يتبين أن الاقتصاد الجزائري قد عرف منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية، كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية، و لهذا عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (1971–2013) ، من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الإجابة على فرضيات الدراسة: وذلك بنفي الفرضية الأولى و بتالي لا تختلف سياسة الإنفاق الحكومي على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية بل هي مربوطة بمدى وفرة موارد تمويلها ، لأن الجزائر بلد يتميز بمحدودية موارد التمويل (التي تقتصر على المحروقات) فإن سياسة الاتفاقية أصبحت مربوطة بظروف الاقتصاد العالمي (تقلبات أسعار النفط)،

وفي الأخير استنادا على الإشكالية المطروحة و الفرضيات المتبناة ، يمكننا تقديم مجموعة من النتائج على النحو التالي :

- ❖ تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة لقيام بوظائفها على أحسن حال و تحقيق أهدافها ، و من خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي .
- ❖ يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة و على أساس موضوعي من جهة أخرى ، وفق نفقات التسيير و التجهيز و كل منها تقسم إلى وزارات و قطاعات ترسد لها الاعتمادات الخاصة بها.
- ❖ ساهمت النفقات العامة في التنمية الاجتماعية و ذلك من خلال تكثيف المنشآت الصحية و رفع من المستوى التعليمي للأجيال وخصوصا في فترة الألفينات .
- ❖ من خلال الدراسة التطبيقية تم اختزال متغيرات الدراسة في محورين، محور الأول يضم استثمار في رأس المال البشري ، أما المحور الثاني يضم الإنفاق على القطاعات الاقتصادية .
- ❖ تم تصنيف سنوات الدراسة إلى فترتين تعكس نسب الإنفاق المخصصة لكل القطاعات ، حيث أن الفترة الممتدة من 1978 إلى 2002 كان تركيز الدولة على تنمية القطاعات الاقتصادية،التي يضمها المحور الثاني أما الفترة 2000 إلى غاية 2013 فكان اهتمام الدولة بتنمية القطاعات الاجتماعية وهي القطاعات التي يضمها المحور الأول. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

التوصيات :

من خلال تحليل هذه الدراسة تم التوصل إلى التوصيات التالية :

- الاهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة (صناعة ، الفلاحة) لأنها تساهم في النمو الاقتصادي .
- ضرورة الاسترشاد بطرق التحليل الإحصائي و النماذج الاقتصادية القياسية في بناء السياسات المالية و الاقتصادية .
- العمل على الاستفادة من التجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام بما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية .
- ضرورة السعي إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف العامة .
- الاهتمام بتنمية رأس المال البشري باعتباره عنصر مهم في التنمية الاجتماعية .

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1-احمد الرباعي ،نصر محمود صبري ، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss ،دار القباء ،مصر

2-احمد جامع ، علم المالية العامة ،دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ،1970

3-أسامة ربيع أمين سليمان،التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة، القاهرة 2009

4-أعاد حمود القيسي ،المالية العامة و التشريع الضريبي ،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثالثة 2000،

5-المرسي السيد حجازي،مبادئ الاقتصاد العام و القروض العامة ، الدار الجامعية ،الطبعة الأولى ،2000

6-أنور العجارمة و إبراهيم علي عبد الله ، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة والنشر عمان

7-بن داود إبراهيم ، الرقابة المالية على النفقات العامة ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2010

8-جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة و التشريع الضريبي ،دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الأولى 2010،

9-حامد عبد المجيد دراز ،المالية العامة ،الدار الجامعية ،بيروت ،2004

10-حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2001

11-خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الثالثة ،2007

12-رفعت المحجوب ،المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ،1992

13-زينب حسين عوض الله ، أساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2006

قائمة المصادر والمراجع

14-سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ،2008

15-طارق الحاج ، المالية العامة ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،الطبعة الأولى، 2009

16-طاهر الجنابي ،المالية العامة و التشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل

17-طلق عوض الله السواط ،الإدارة العامة ،دار حافظ للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،2005

18-عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،2006

19-عادل فليح العلي ، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2003

20-عبد الحمي عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2005

21-عبد الحمي عبد المجيد البلداوي،أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2005

22-عبد الكريم صادق بركات ،الاقتصاد المالي ،منشورات جامعية،دمشق ، الطبعة الثانية ،1993

23-عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المالية العامة ،الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005

24-علي خليل ، المالية العامة ،دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى،2000

25-علي زغدود ،المالية العامة ،دار النشر بن عكنون الجزائر ،سنة 2006

26-فاطمة السويسي ،المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس،لبنان ، 2005

27-فليح حسن خلف ، المالية العامة ،جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، سنة 2008

28-مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة سوتير – الازاريطة 2004

29-محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2005

30-محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2009

31-محمد حسين الوادي و زكاريا احمد عزام ،مبادئ المالية العامة ،دار الميسرة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى 2007،

32-محمد حلمي مراد ،مالية الدولة ،1964

33-محمد شاكر العصفور ،أصول الموازنة العامة ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2008

34-منصور ميلاد يونس ،مبادئ المالية العامة ،منشورات الجامعة المفتوحة،طرابلس،الطبعة الأولى، 1991

35-نوزاد عبد الرحمان الهيتي و د.منجد عبد اللطيف الخشابي اقتصاديات المالية العامة، ، دار المناهج للنشر و التوزيع عمان ، الطبعة الأولى سنة 2006

36-هدى العزاوي و أ : محمد طاقة ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الميسيرة للنشر والتوزيع ،طبعة الأولى،2007

❖ الكتب باللغة الأجنبية:

1- A. Wogner : traité de science des finances,(sans date) , Paris

2-Mourice Duverger : France Publique, PUF, Paris.1971

3- Naresh Malhotra , Études marketing , 6e édition , France,2011

❖ المذكرات:

1-باركة محمد الزين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،النفقات العامة على التعليم دراسة تطبيقية على حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ،جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان ،2011

2-بصديق محمد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2009

3-بلخاري سامي ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق دراسة تطبيقية على بعض البحوث ،جامعة باتنة الجزائر ،2009/2008

4-بودخدخ كريم ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر ،2010

5-درواسي مسعود،السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (2004/1990)،جامعة الجزائر ،2005

6-زيوش رحمة ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،الميزانية العامة للدولة في الجزائر ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،2011

7-ضيف محمد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر (2004/1994)،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، 2005

8-عباس عبد الحفيظ ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2012

9-فتحي علي سعد عبد النبي ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراء ،توزيع الإنفاق العام في مصر و تأثيره على العدالة الاجتماعية ،جامعة بنها ،2007

10-مفتاح فاطمة،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،تحديث النظام الميزاني في الجزائر ،،جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان،2011

❖ **البحوث و المؤتمرات :**

- بلعاطل عياش، آليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر ،أبحاث المؤتمر الدولي ، تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2013

❖ **المجلات العلمية :**

قائمة المصادر والمراجع

1- عبد الوهاب دادن و آخرون ، مجلة الباحث ،تحليل الأداء المالي ،للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العاملي خلال الفترة 2000 /2006،العدد11،2012

2- هيام عبد المجيد حياوي و آخرون ، مجلة عراقية للعلوم الإحصائية ،توظيف نهج التحليل العاملي للتنبؤ بنماذج دالة التحويل ،العدد21،2012

3-علي سيف علي المزروعي ، مجلة جامعة دمشق،اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ،العدد الأول ،سوريا 2012

❖ **المواقع الالكترونية** :

1-http://www.e-campus.ufc.dz/cours/administrateur/finance_publique/3/11.html

2-http://www.mouwazaf-dz.com/t1230-topic

الملاحق

الملحق رقم 1 :مخرجات spss.v21

Matrice de corrélation[a]

		القطاع الدفاع	قطاع النقل	قطاع الفلاحة	قطاع التربية	قطاع التعليم العالي	قطاع الصحة	قطاع الشباب و الرياضة	قطاع الصناعة	قطاع السياحة	قطاع التجارة	قطاع المجاهدين	قطاع الأشغال العمومية
	القطاع الدفاع	1,000	009,-	065,-	855,	910,	889,	799,	132,-	233,-	108,-	598,	177,-
	قطاع النقل	009,-	1,000	391,	032,-	038,-	122,-	155,-	499,	572,	621,	113,-	562,
	قطاع الفلاحة	065,-	391,	1,000	104,-	077,-	169,-	184,-	932,	675,	848,	150,-	933,
	قطاع التربية	855,	032,-	104,-	1,000	860,	860,	728,	177,-	265,-	133,-	536,	221,-
	قطاع التعليم العالي	910,	038,-	077,-	860,	1,000	982,	870,	148,-	248,-	125,-	731,	194,-
	قطاع الصحة	889,	122,-	169,-	860,	982,	1,000	890,	241,-	323,-	223,-	755,	290,-
	قطاع الشباب و الرياضة	799,	155,-	184,-	728,	870,	890,	1,000	250,-	327,-	247,-	882,	298,-
	قطاع الصناعة	132,-	499,	932,	177,-	148,-	241,-	250,-	1,000	717,	886,	201,-	979,
	قطاع السياحة	233,-	572,	675,	265,-	248,-	323,-	327,-	717,	1,000	790,	271,-	817,
	قطاع التجارة	108,-	621,	848,	133,-	125,-	223,-	247,-	886,	790,	1,000	197,-	935,
	قطاع المجاهدين	598,	113,-	150,-	536,	731,	755,	882,	201,-	271,-	197,-	1,000	243,-
	قطاع الاشغال العمومية	177,-	562,	933,	221,-	194,-	290,-	298,-	979,	817,	935,	243,-	1,000

a. Déterminant = 7,168E-010

Qualité de representation

	Initial	Extraction
قطاع الدفاع	1,000	,856
قطاع النقل	1,000	,434
قطاع الفلاحة	1,000	,837
قطاع التربية	1,000	,780
قطاع التعليم العالي	1,000	,955
قطاع الصحة	1,000	,958
قطاع الشباب و الرياضة	1,000	,880
قطاع الصناعة	1,000	,906
قطاع السياحة	1,000	,741
قطاع التجارة	1,000	,916
قطاع المجاهدين	1,000	,656
قطاع الأشغال العمومية	1,000	,977

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,768
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	782,597
	ddl	66
	Signification de Bartlett	,000

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	6,052	50,433	50,433	6,052	50,433	50,433	5,101	42,510	42,510
2	3,844	32,034	82,467	3,844	32,034	82,467	4,795	39,958	82,467
3	,731	6,095	88,562						
4	,581	4,842	93,404						
5	,299	2,489	95,893						
6	,148	1,234	97,127						
7	,105	,873	98,000						
8	,103	,858	98,858						
9	,065	,540	99,398						
10	,057	,478	99,876						
11	,011	,094	99,970						
12	,004	,030	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الفهرس

الفهرس

الإهداء و التشكرات.....

قائمة المحتويات.....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

قائمة الملاحق.....

قائمة الاختصارات.....

المقدمة العامة 01

الفصل الأول : الإطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد.....06

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....07

I. ماهية النفقات العامة.....07

1- مفهوم النفقات العامة.....07

2- أركان النفقات العامة.....08

1.2 النفقة العامة مبلغ نقدي.....08

2.2 صدور النفقة العامة من الدولة أو احد تنظيماتها 09

2.3 الغرض من النفقة العامة تحقيق النفع العام 10

3- تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي.....12

1.3 النفقات العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.....12

2.3 النفقات العامة في الفكر الكنزي.....13

3.3 النفقات العامة في الفكر الاقتصادي المعاصر 14

4- تقسيمات النفقات العامة.....15

1.4 التقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة.....15

1.1.4 تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها.....16

2.1.4 تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوى الشرائية أو نقلها.....17

3.1.4 تقسيم النفقات من حيث دوريتها.....19

4.1.4 تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها.....21

5.1.4 تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية.....21

6.1.4 تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية.....23

2.4 النفقات العامة في الجزائر 23

1.2.4 نفقات التسيير.....24

2.2.4 نفقات التجهيز.....25

II. قواعد الإنفاق العام و أثاره الاقتصادية.....27

1- قواعد و حدود النفقات العامة.....27

1.1 قاعدة المنفعة القصوى.....27

2.1 قاعدة الاقتصاد في النفقات.....28

3.1 حدود النفقات العامة.....29

2- ظاهرة ازدياد النفقات العامة.....31

1.2 الزيادة الظاهرية في النفقات العامة.....31

2.2 الزيادة الحقيقة في النفقات العامة.....33

3.2 النتائج المترتبة عن ظاهرة تزايد النفقات العامة.....36

3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....37

1.3 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.....38

2.3 الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.....40

4- المؤشرات الكمية لقياس أثار النفقات العامة.....43

1.4 الميل المتوسط للنفقات العامة.....43

2.4 الميل الحدي للنفقات العامة.....43

3.4 متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.....44

III. التحليل إلى مكونات أساسية : (ANALYSE AN CONPOSANTES PRIACIPALES) (PCA)

1-نبذة تاريخية عن طريقة التحليل إلى مركبات أساسية 44

2 -تعريف التحليل إلى مكونات أساسية 45

3 -أهداف التحليل إلى مكونات أساسية (ACP).....45

4-مراحل التحليل إلى مكونات أساسية (ACP).....46

5- شروط تطبيق طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (ACP).....47

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....49

الدراسات السابقة.....49

خلاصة الفصل.....52

الفصل الثاني :الدراسة الميدانية

تمهيد.....54

المبحث الأول: الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة 55

I. اختيار مجتمع الدراسة والعينة.....55

II. خطوات الدراسة 55
III. الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.....55
IV. الأساليب الإحصائية المعتمدة.....55
V. متغيرات الدراسة 55

المبحث الثاني:نتائج الدراسة و مناقشتها 69

I. تحليل نتائج الدراسة.....69
1 - ACP1.....69
2 - ACP2.....70

خلاصة الفصل.....80

الخاتمة العامة.....81

نتائج الدراسة 82

توصيات الدراسة.....83

المراجع.....84

الملاحق.....90

الفهرس.....94

الملخص.....

الملخص :

هدف هذه الدراسة هو تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة الممتدة من 1971 إلى 2013 بحيث تعتمد هذه الدراسة على تحليل تطور نسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع ، و مساهمته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ، معتمدين في ذلك على أسلوب تحليل المركبات أساسية(ACP) ،حيث تم ربط التحليل بسنوات الدراسة.

اشتملت هذه الدراسة على جانبين أساسيين:الأول يتمثل في الإطار النظري للنفقات العامة وأسلوب تحليل المركبات الأساسية، أما الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها اختزال متغيرات الدراسة في محورين، محور الأول يضم استثمار في رأس المال البشري ، أما المحور الثاني يضم الإنفاق على القطاعات الاقتصادية ، كما تم تصنيف سنوات الدراسة إلى فترتين تعكس نسب الإنفاق المخصصة لكل القطاعات.

الكلمات المفتاحية : النفقات العامة، ، تحليل المركبات الأساسية(ACP)، الإنفاق المخصص لكل قطاع

Résumé:

Le but de cette étude est de savoir l'analyse de la structure des dépenses publique en Algérie durant les périodes « 1971-2013 » .

En outre, cette étude est basée sur l'analyse des ratios évolution dépenses allouées à chaque secteur en utilisant la méthode analyse en composantes principales (ACP). on plus on a liée l'analyse avec l'étude des années précédentes , et cette étude inclue deux aspects essentiels: le premier est le cadre théorique des dépenses du public et la méthode analyse en composantes principales , tandis que le second consiste en une étude analytique de l'évolution des dépenses publiques. L'étude a conclu que, par suite de la réduction des variables en deux axes, le premier axe comprend des investissements dans le capital humain, tandis que le second axe comprend les dépenses pour les secteurs de l'économie, a également été classés en deux périodes d'études reflètent les proportions de dépenses allouées à chaque secteur.

Mots clés: les dépenses publiques , analyse en composantes principales, dépenses allouées à chaque secteur.

Abstract :

The aim of this study is to analyze the structure of public expenditure in Algeria during the period from 1971 to 2013. This study is based on analysis of the evolution of lineage spending allocated to each sector and its contribution to national economic and social development, relying on the method of principal component analysis, then connecting the analysis to years of study.

The study consisted of two parts: the first is the theoretical framework of public expenditure and method of analyze in principal component ,The second is an analytical study of the evolution of public expenditure ,and the study concluded to the conclusion shorthand variables of the study in two axes: the first axis includes investment in human capital the second axis includes spending on sectors of the economy , has also been classified years of study into two ratios reflect spending allocated to each sector.

Key words: public expenditure , analyze in principle component , spending allocated to each sector